موقف المتكلمين
من توحيد العبادة

دكتورة/ منى بنت عبد الرحمن بن إبراهيم الشنيفي
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

إن أصل دين الإسلام أن يعبد الله وحده لا شريك له، فالغاية العظمى والمقصد الأسمى من خلق الخلق وإرسال الرسل وإنزال الكتب توحيدُ العبادة، وأول ما يجب على المكلف أن يأتي بالشهادتين المتضمنة إفراد الله بالعبادة، فالرسل من أولهم إلى آخرهم بدؤوا دعوتهم بتوحيد العبادة، وقد انحرف المتكلمون في مسمى التوحيد حيث حصروا مضمونه في وحدانية الذات والصفات والأفعال وهو التوحيد العلمي، ولا محل للتوحيد العملي عندهم.

ويأتي هذا البحث ليستعرض موقفهم من توحيد العبادة بإيجاز يتحقق به المقصود في مسائل أولها: مسمى التوحيد عند المتكلمين، وثانيها: أول ما يجب على المكلفين، وثالثها: تفسيرهم كلمة التوحيد، ورابعها: تفسيرهم للشرك. وقد أدى انحراف المتكلمين في توحيد العبادة إلى الانحراف العملي، وشيوع الشرك في كثير من نواحي العالم الإسلامي في الأعمال والاعتقادات يتمسكون بقول: لا إله إلا الله، ويظنون أنها العاصمة لهم من الشرك.

الكلمات المفتاحية: العبادة – الشرك – المتكلمون – كلمة التوحيد – أول واجب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله امتن على هذه الأمة بإنزال أعظم كتاب، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وخاطبنا بلسان عربي مبين، وبعث إلينا أفضل رسول صلى الله عليه وسلم ففصّل ما أجمل القرآن، وبين للناس ما اشتبه عليهم، وكان أعظم ما جاءت به الشريعة عقيدة المؤمن المتضمنة مسائلَ الإيمان التي دل عليها القرآن، وبينها النبي صلى الله عليه وسلم أتم البيان، ثم حمل هذا الدين من كل خلف عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وإن مما ابتليت به الأمة دخول الثقافات الوافدة من الأمم، ودخول ما يعرف بعلوم المنطق والفلسفة، وتأثر بها كثير من أهل الكلام وأرادوا الجمع بين الفلسفة والعقيدة التي ينتسبون إليها، فضلوا طريق الهدى والرشاد، فظنوا أن التوحيد الذي أرسل به الرسل، ونزلت به الكتب هو إثبات خلق الخالق، وحدوث المخلوقات، وقرروا ذلك بالقواعد الفلسفية والأدلة العقلية، فوقع الانحراف في مفهوم التوحيد ومنهج تقريره، فأخرجوا توحيد العبادة من مسماه، وجعلوه فرعًا تابعًا لا أصلاً، فلا يبحثون فيه ولا يتكلمون عنه في عقائدهم، وإنما يشيرون إليه إشارات مقتضبة في كتب التفسير، وشروح الأحاديث والفقه.

ولذا عزمت البحث مستعينة بالله البحث في موضوع:

(موقف المتكلمين من توحيد العبادة) .

الذي سوف استعرض فيه: انحراف المتكلمين في مسمى التوحيد، وفي تفسير كلمته، وفي أول ما يجب على العبد اعتقاده، وما يضاده من الشرك، بإيجاز نقف به على مهمات الموضوع ورؤوسه الذي يتحقق بها بيان الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، وقرّره سلف الأمة وأئمتها.

أولا: أهمية الموضوع، وأسباب اختيار:

١- إن المتكلمين والمتأثرين بعلم الكلام ألّفوا في شتى فنون العلم، في العقائد، والتفسير، وشروح الأحاديث؛ مما ساهم في رواج كثيرٍ من عقائدهم فيجب، التصدي لذلك بالبحث وبيان الحق.

٢- أن يتميّز الحق من الباطل، فإن المتكلمين خلطوا بين الحق والباطل في مسمى التوحيد وغيره من المباحث، فالحق إذا اختلط به باطل أدى إلى قبول بعض الباطل أو رد بعض الحق، فيجب إظهار الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، والتصدي للباطل ورده.

٣- أن توحيد العبادة هو أول ما يجب على العبد، وقد أرسل الله الرسل في كافة الأمم للدعوة إليه والنهي عن عبادة ما سواه، وقد كان موقف المتكلمين منه موقف الإهمال، فلا يبحثون فيه في عقائدهم، مما يتطلب بيان موقفهم بالبحث والتحقيق.

ثانيا: هدف البحث:

بيان موقف المتكلمين من توحيد العبادة، والرد عليهم بإيجاز.

ثالثا: الدراسات السابقة:

المؤلفات التي ألفت في توحيد العبادة وأهل الكلام وعقائدهم أكثر من أن تحصى، إلا أنني بعد البحث في محركات البحث عبر الشبكة العنكبوتية لم أقف على من أفرد موقف المتكلمين من توحيد العبادة، وقد اطلعت على:

أطروحة ماجستير (حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين) للباحث عبد الرحيم بن صمايل السلمي، فقد طرح الباحث موضوع التوحيد بأقسامه الثلاثة بين أهل السنة والجماعة والمتكلمين، وبحث موقفهم من توحيد العبادة في طرحه توحيد الألوهية، وقد أفاد وأجاد، وسوف أطرح في هذا البحث موضوعًا محددًا، وهو موقف المتكلمين من توحيد العبادة.

رابعا: منهج البحث:

اعتمدتُ المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، فقد جمعت أبرز ما قرره المتكلمون في مسمى التوحيد وما يتعلق به من مسائل، ثم قمت بتحليله والرد عليه وفق الكتاب والسنة ومذهب السلف.

وخدمة للنص قمت بالآتي:

١- اعتمدت الرسم العثماني للآيات القرآنية، وبينت سورها وأرقامها من تلك السور.

٢- خرّجت الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما خرجته من مظانه من كتب السنة، ثم ذكرت الحكم عليه من حيث الصحة والضعف.
٣- وثقت النقول من مصادرها.
٤- وضحت الألفاظ الغريبة.

خامسا: خطة البحث:

تتضمن مقدمة، وتمهيدًا، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة:

وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: التعريف بتوحيد العبادة، وعلم الكلام.

المبحث الأول: مسمى التوحيد عند المتكلمين.

المبحث الثاني: أول واجب على المكلف عند المتكلمين.

المبحث الثالث: تفسيرهم لكلمة التوحيد.

المبحث الرابع: تفسيرهم للشرك.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

الفهارس: وتشمل ثبتًا بالمصادر والمراجع.

وفي الختام: هذا جهد المقلّ يعتريه النقص، ويفوته الصواب، فإن أصبت فذلك فضل من الله تعالى، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، واستغفر الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

التمهيد: التعريف بتوحيد العبادة وعلم الكلام

١- أولاً: تعريف توحيد العبادة:

يسمى توحيد العبادة بتوحيد الألوهية، وهو إفراد الله بالعبادة باعتبار إضافته إلى الله تعالى، ويسمى بالعبادة باعتبار إضافته إلى الخلق لتعلقه بأفعالهم، ويسمى بالتوحيد العملي؛ لأنه يتعلق بأفعال العباد من التوكل والخشية، والخوف والرجاء، والصلاة والحج، والجهاد وغيرها.

ويسمى توحيد الإرادة والقصد؛لأن المقصود منه إرادة الله والتوجه إليه بأنواع العبادة.

٢- تعريف العبادة في اللغة:

قال ابن فارس (٣٩٥ ه) : «العَيْنُ وَالبَاءُ وَالدَّال أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، كَأَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، وَ[الأَوَّلُ] منْ ذَيْنِكَ الأَصْلَيْنِ يَدُلُّ عَلَى لِين وَذُلٍّ، وَالآخَرُ عَلَى شدَّة وَغلَظ. فَالأَوَّلُ العبد، وَهُوَ الـــمَمْلُوكُ، وَالجَمَاعَةُ العَبِيدُ، وَثَلَاثَةُ أَعبد وَهُمُ العِبَادُ ....، وَأَمَّا عَبَدَ يَعبد عبَادَةً فَلَا يُقَال إِلَّا لمَنْ يَعبد اللَّهَ – تَعَالى. يُقَال: منْهُ عبد يَعبد عبَادَةً، وَتَعبّد يَتَعبّد تَعبُّدا. فَالـــمُتَعبد: الـــمُتَفَرِّدُ بِالعبَادَة. وَاستَعبدتُ فُلَانًا: اتَّخَذْتُهُ عبدًا. وَأَمَّا عبد في مَعْنَى خَدَمَ مَوْلَاهُ فَلَا يُقَال: عبدهُ، وَلَا يُقَال: يَعبد مَوْلَاهُ...، وَيُقَال للْمُشْرِكينَ: عبدةُ الطَّاغُوت وَالأَوْثَان، وَللْمُسْلمينَ: عُبَّادٌ يَعبدونَ اللَّهَ –تَعَالى–...، وَالأَصْلُ الآخَرُ العبدةُ، وَهِيَ القُوَّةُ وَالصَّلَابَةُ؛ يُقَال: هَذَا ثَوْبٌ لَهُ عبدةٌ، إِذَا كَانَ صَفِيقًا»[١] .

٣- تعريف توحيد العبادة في الشرع:

توحيد الله بأفعال العباد، كالدعاء والرجاء، والخوف والخشية، والاستعانة والاستغاثة، والمحبة والإنابة، والنذر والصلاة والذبح، وغيرها[٢] .

وهو معنى لا إله إلا الله، فلا إلهَ: نفي ما يأله المشركون من دون الله، بأي نوع كان من أنواع العبادة، ومعنى إلا الله، أنه هو الذي يؤله ويعبد، بكل نوع من أنواع العبادة، دون كل ما سواه[٣] .

قال شيخ الإسلام (٧٢٨ه) : «إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا هو، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله»[٤] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ج: ٤ ص: ٢٠٥.

(٢) انظر: الدرر السنية ٢/ ٦٧.

(٣) انظر: الدرر السنية ١١/ ٤٠٢.

(٤) درء التعارض ١/ ٤٠٢.

وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم واستعملوه في كلامهم كما قال جابر رضي الله عنه، وعبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الحج.

قال جابر بن عبد الله في حديثه الصحيح في سياق حجة الوداع: ((فأهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك))[١] ، كانوا في الجاهلية يقولون: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك، فأهل النبي صلي الله عليه وسلم بالتوحيد.

ويوضح ابن القيم (٧٥١هـ) معنى الألوهية قائلاً: «وتوحيد الإلهية المتضمن أنه وحده الإله المعبود المحبوب،الذي لا تصلح العبادة والذل والخضوع والحب إلا له»[٢].

فتوحيد العبادة يتعلق بإرادة العبد وفعله؛ لأن المقصود منه إرادة الله تعالى، والتوجه إليه بأنواع العبادة.

أما العبادة فقد عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) بتعريف جامع مانع فقال: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأعمال والأقوال، الظاهرة والباطنة»[٣] .

ومعلوم أن توحيد العبادة هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب، وبه تتحقق عصمة الدم والمال، ولا يكون الرجل مسلـمًا إلا بتحقيقه؛ ولذا مكث النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر عامًا في مكة يدعو إليه، ولم تشرع شرائع الإسلام إلا متأخرة، وقد استباح النبي صلى الله عليه وسلم دماء المشركين وأموالهم حتى يقروا به، وأرسل الرسل إلى ملوك الأقطار لدعوتهم إليه، وبعث المعلمين فجعله مقصودهم الأول بالتعليم.

وقد دلت الأدلة على ذلك منها:

قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: ((إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله))[٤] ، ثم جاء تفسير التوحيد في روايات أخرى تعددت ألفاظها، ومنها قوله: (أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله)[٥] ، وفي رواية: (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل)[٦] .

---

(١) مسلم (١٢١٨) ٢/ ٨٨٦-٨٨٧.

(٢) بدائع الفوائد ٤/ ١٣٢.

(٣) العبودية، ص٦، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٠٦.

(٤) صحيح البخاري (٧٣٧٢) ٩/ ١١٤.

(٥) البخاري (١٣٩٥) ٢/ ١٠٤ومسلم (١٩) ١/ ٥٠.

(٦) صحيح البخاري (١٤٥٨) ٢/ ١١٩، ومسلم (١٩) ٢/ ١١٩.

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله))[١] .

وفي رواية: (من وحّد الله وكفر بما يعبد من دون الله...)[٢] ، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((بني الإسلام على خمسة على أن يوحد الله.))[٣]، وفي رواية ((بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ))[٤].

وهذه الروايات يفسر بعضها بعضًا، وهي تدل على أن التوحيد يعني شهادة أن لا إله إلا الله، ويعني عبادة الله وحده، وقد دلت الأحاديث أن توحيد العبادة هو أس الدين ورأسه، وعلقت العصمة والنجاة عليه، أما موقف أهل الكلام منه فقد أهملوه وأخرجوه من مسمى التوحيد، وجعلوا الغاية من التوحيد إثبات الخالق تعالى كما سيأتي بيانه.

٤- ثانيًا: التعريف بالمتكلمين وعلم الكلام:

المتكلمون هم الطوائف التي اعتمدت علم الكلام منهجًا في تقرير العقائد وبيانها، وأشهرهم: المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، وكلٌّ من وافقهم في تقرير العقائد وتأصيلها على علم الكلام والقياس الفاسد فهو متكلم يلحقه ما يلحقهم من الذم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَلَا شَكَّ أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمْ الـمُتَكَلِّمَةُ الـمَذْمُومُونَ عِنْدَ السَّلَف، لِكَثْرَةِ بِنَائِهِمْ الدِّينَ عَلَى القِيَاسِ الفَاسِد الكَلَامِيِّ، وَرَدِّهِمْ لِمَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَالآخَرُونَ لَمَّا شَارَكُوهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ لَحِقَهُمْ مِنْ الذَّمِّ وَالعَيْبِ بِقَدْرِ مَا وَافَقُوهُمْ فِيهِ؛ وَهُوَ مُوَافَقَتُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ دَلَائِلِهِمْ؛ التِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يُقَرِّرُونَ بِهَا أُصُولَ الدِّينِ وَالإِيمَانِ وَفِي طَائِفَةٍ مِنْ مَسَائِلِهِمْ التِي يُخَالِفُونَ بِهَا السُّنَنَ وَالآثَارَ، وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ العَقْلِ وَالدِّينِ»[٥] .

فكل من اعتمد علم الكلام منهجًا له في تقرير العقائد فهو متكلم، كما سيتضح في المطالب التالية:

---

(١) مسلم (٢٣) ١/ ٥٣.
(٢) مسلم (٢٣) ١/ ٥٣.
(٣) مسلم (١٦) ١/ ٤٥.
(٤) البخاري ١/ ١١، ومسلم (١٦) ١/ ٤٥.
(٥) الفتاوى ٢/ ٨.

٥- تعريف علم الكلام:

عرفه التفتازاني (٧٥٠ه) بقوله: «الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينيّة»[١] .

وعرّفه الإيجي (٧٥٦ه): بأنه «علم يُقتدر معه على إثبات العقائد الدينيّة، بإيراد الحجج ودفع الشبه»[٢] .

وقال ابن خَلْدون (٨٠٨ه): «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية، بالأدلة العقلية»[٣] .

وقال السفاريني (١١٨٨ه) : «تَعْرِيفُ عِلْمِ الكَلَامِ الذِي هُوَ التَّوْحِيدُ وَأُصُولُ الدِّينِ: العِلْمُ بِالعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنِ الأَدِلَّةِ اليَقِينِيَّةِ، أَيِ العِلْمُ بِالقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ الاعْتِقَادِيَّةِ الـمُكْتَسَبَةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا اليَقِينِيَّةِ»[٤] .

وإذا تأمل التعريفات السابقة وجد أنها اتفقت على أنه علم يقوم على إثبات العقائد الدينية، ودفع الشبه والرد على المخالفين بالأدلة العقلية، ومعلوم أن العقائد لا تؤخذ من القواعد الكلامية كما زعموا، وإنما من الأدلة القرآنية والأخبار النبوية، ولذلك حذَّر السلف من تعلمه، وبيّنوا فساده.

وقيل سمي علم الكلام بهذا الاسم: لأن مباحثه تصدر بقولهم: الكلام في كذا وكذا، وقيل: لأنه يورث قدرة على الكلام، وتحقيق الشرعيات، وإلزام الخصوم كالمنطق والفلسفة.

وقيل: إنه أكثر العلوم خلافًا ونزاعًا، فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم، وقيل غير ذلك، أو لأن مسألة الكلام الذي هو القرآن كانت أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعًا وجدلاً[٥] .

٦- نشأة علم الكلام:

وقد نشأ علم الكلام آخر أيام الصحابة رضي الله عنهم، عند ظهور القول بالقدر، حينما ابتدعه معبد الجهني (٨٠ه) ، وغيلان الدمشقي(١٠٦ه) ، فزعموا ألا قَدَرَ وأن الأمر أنف.

---

(١) شرح المقاصد ١/ ١٦٣.

(٢) المواقف، ص ٧.

(٣) المقدمة، ص٧.

(٤) لوامع الأنوار ١/ ٥.

(٥) انظر: لواقح الأنوار السنية للسفاريني ١/ ١٤٨.

ثم ظهر القول بخلق القرآن ونفي الصفات عندما ابتدع القول بذلك الجعد بن درهم الذي قتله الأمير خالد القسري (١٨٨ه) ، ثم أخذه عنه الجهم بن صفوان (١٢٨ه) ، فجاء ببدع عظيمة تأثر بها كثير من الطوائف.

ثم ظهرت المعتزلة حينما اعتزل واصل بن عطاء (١٣٠ه) مجلس الحسن البصري (١١٠ه) لما سئل عن مرتكب الكبيرة، ثم ترجمت كتب الفلاسفة في عهد الخليفة العباسي المأمون (٢١٨ه) ، فطالعها شيوخ المعتزلة، وخلطوا بينها وبين العقائد، وأفردوها في علم سموه (علم الكلام) ، وهذه من أهم المراحل التي استقر فيها علم الكلام؛ لدعم الخلافة له، وحمل العامة على مقتضاه، ثم ظهرت الأشاعرة وسائر الفرق الكلامية، فوضعوا لعلم الكلام قواعد ومقدمات، وخلطوا علم الكلام بالفلسفة، وصار هو الطريق الذي تعرض به العقائد على ما فيه من تعقيد وغموض، فترتب على ذلك تقديم العقل، ورد ما دل القرآن والسنة على ثبوته، ووجوب اعتقاده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَالعَجَبُ أَنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُصَرِّحُ بِأَنَّ عَقْلَهُ إذَا عَارَضَهُ الحَدِيثُ حملَ الحَدِيثَ عَلَى عَقْلِه، وَصَرَّحَ بِتَقْدِيمِه عَلَى الحَدِيثِ، وَجَعَلَ عَقْلَهُ مِيزَانًا لِلْحَدِيث، فَلَيْتَ شعْرِي هَلْ عَقْلُهُ هَذَا كَانَ مُصَرَّحًا بِتَقْدِيمِه فِي الشَّرِيعَةِ الـمُحَمَّدِيَّة، فَيَكُونُ مِنْ السَّبِيلِ الـمَأْمُورِ بِاتِّبَاعه، أَمْ هُوَ عَقْلُ مُبْتَدِعٍ جَاهِلٍ ضَال، حَائِرٍ خَارِجٍ عَنْ السَّبِيلِ؟ فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللَّه»[١] .

ولذلك كانت جناية أهل الكلام وتأويلاتهم على الدين عظيمة، فحرفوا ما أنزل الله وقُبِلَ علم الكلام وراج باسم التأويل والمقدمات العقلية؛ لذا حذّر السلف من تعلّم علم الكلام ومجالسة أهله، والاطلاع على كتبه.

قال الإمام الشافعي (٢٠٤ه) رحمه الله: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالجَرِيد، وَيُطَافُ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ وَالقَبَائِلِ، هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَأَخَذَ فِي الكَلَامِ»[٢] .

وَقَال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢٤١ه) رحمه اللَّهُ: «لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا، وَلَا تَكَادُ تَرَى أَحَدًا نَظَرَ فِي الكَلَامِ إلَّا وَفِي قَلْبِهِ دَغَلٌ»[٣] .

«دغلٌ: الدَّغَل، بِالتَّحْرِيكِ: الفَسَادُ مِثْلُ الدَّخَل، والدَّغَل: دَخَلٌ فِي الأَمر مُفْسِدٌ»[٤] .

(١) الفتاوى ٤/ ٥٧-٥٨.
(٢) جامع بيان العلم، لابن عبد البر ١/ ٢٤١.
(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١/ ٢٤١.
(٤) لسان العرب ١١: ٢٤٤.

وَقَال مَالِكٌ (١٧٩ه) : «أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ مَنْ هُوَ أَجْدَلُ مِنْهُ أَيَدَعُ دِينَهُ كُلَّ يَوْمٍ لِدَيْنٍ جَدِيدٍ؟ »[١] .

وينقل الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ه) إجماع السلف على ذم علم الكلام يقول: «أَجْمَعَ أَهْلُ الفِقْهِ وَالآثَارِ مِنْ جَمِيعِ الأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الكَلَامِ أَهْلُ بِدَعٍ وَزَيْغٍ، وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الجَمِيعِ فِي طَبَقَاتِ الفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا العُلَمَاءُ أَهْلُ الأَثَرِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ، وَيَتَفَاضَلُونَ فِيهِ بِالإِتْقَانِ وَالـمَيْزِ وَالفَهْمِ»[٢] .

والسلف ذموا علم الكلام والمشتغلين به لمخالفته الكتاب والسنة وتضمنه الباطل، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ه) موقفهم: «والسَّلَفُ لَمْ يَذُمُّوا جِنْسَ الكَلَام؛ فَإِنَّ كُلَّ آدَمِيٍّ يَتَكَلَّمُ، ولَا ذَمُّوا الاسْتِدْلَال وَالنَّظَرَ وَالجَدَلَ الذي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَالاسْتِدْلَال بِمَا بَيَّنَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، بَلْ ولَا ذَمُّوا كَلَامًا هُوَ حَقٌّ؛ بَلْ ذَمُّوا الكَلَامَ البَاطِلَ، وَهُوَ الـمُخَالِفُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّة وَهُوَ الـمُخَالِفُ لِلْعَقْلِ أَيْضًا، وَهُوَ البَاطِلُ، فَالكَلَامُ الذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ هُوَ الكَلَامُ البَاطِلُ وَهُوَ الـمُخَالِفُ لِلشَّرْعِ وَالعَقْلِ»[٣] .

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢ه) : «وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوهُ لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ اصْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالاصْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَاظٍ لِعُلُومٍ صَحِيحَةٍ، ولَا كَرِهُوا أَيْضًا الدَّلَالَةَ عَلَى الحَقِّ وَالـمُحَاجَّةَ لِأَهْلِ البَاطِلِ، بَلْ كَرِهُوهُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ: مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا فِيهِ مِنْ عُلُومٍ صَحِيحَةٍ، فَقَدْ وَعَّرُوا الطَّرِيقَ إِلَى تَحْصِيلِهَا، وَأَطَالُوا الكَلَامَ فِي إِثْبَاتِهَا مَعَ قِلَّةِ نَفْعِهَا، فَهِيَ لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعْرٍ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، ولَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ»[٤] .

ولذا كانت جناية أهل الكلام على الدين عظيمة؛ فقد وعروا الطريق إلى فهم العقيدة الصحيحة التي دل عليها الكتاب والسنة بأساليب سهلة يدركها العالم والعامي، وعقّدوا الطريق إلى تلقيها بالأدلة العقلية والمقدمات المنطقية، فحرّفوا ما أنزل الله على رسوله باسم التأويل، وجعلوا أول واجب على المكلف إثبات الوحدانية لله في الربوبية وتوحيد الصفات على ما ضمنّوه من الباطل والتحريف، وأهملوا توحيد العبادة، ولم يدخلوه في مسمى التوحيد، وهذا ما سيتم عرضه في هذا البحث.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٢٤١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/ ٢٤١.

(٣) الفتاوى ١٣/ ١٤٧.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٣٨.

المبحث الأول: مسمى التوحيد عند المتكلمين:

أطلق المتكلمون اسم التوحيد على غير مسماه الشرعي، فأدخلوا في مسماه ما ليس منه، وأخرجوا من مسماه ما هو حقيقة التوحيد، ثم أشاعوا ذلك على مسماه عند المسلمين، ويتضح مسمى التوحيد لديهم من وجهين:

الأول: تفسيرهم للواحد: يطلق المتكلمون الواحد على الذي لا يتجزأ ولا يتبعض ولا ينقسم، فالواحد هو الذي لا يقبل التفرقة والانقسام إلى أجزاء.

ويوضح القاضي عبد الجبار (٤١٤هـ) معنى الواحد بقوله: «اعلم أن الواحد قد يستعمل في الشيء، ويراد به أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، على ما مثل ما نقوله في الجزء المنفرد أنه واحد، وفي جزء السواد والبياض أنه واحد»[1] .

وكذلك الغزالي (٥٠٥هـ) يفسر معنى الواحد بقوله: «الوَاحِد هُوَ الذِي لَا يتجرأ وَلَا يثنى، أما الذي لَا يتَجَزَّأ فكالجوهر الوَاحِد الذِي لَا يَنْقَسِم، فَيُقَال: إِنَّه وَاحد بِمَعْنى أَنه لَا جُزْء لَهُ، وَكَذَا النقطة لَا جُزْء لَهَا، وَالله تَعَالى وَاحِد بِمَعْنى أَنه يَسْتَحِيل تَقْدِير الانقسام فِي ذَاته»[2] .

وتعريف الواحد بأنه الشيء الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام لا أصل له في لغة العرب، ولم يأتِ في كلام الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بيانه.

الثاني: مسمى التوحيد لديهم، فقد أطلقوا اسم التوحيد على ثلاثة معان:

يعرف القاضي عبد الجبار (٤١٤هـ) التوحيد بقوله: «أما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن الله –تعالى– واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات، نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به»[3] .

وينقل عن شيخه أبي علي الجبائي (٣٠٣هـ) قائلاً: «قال شيخنا أبو علي: القديم يوصف بأنه واحد على وجوه ثلاثة: أحدهما: أنه لا يتجزأ أو يتبعض .... الثاني: بمعنى منفرد بالقدم لا ثاني له، الثالث: أنه منفرد بسائر ما يستحق به من الصفات النفسية»[4] .

فقد حصروا دلالة التوحيد في معان ثلاثة:

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٨٥.

(٢) المقصد الأسنى، ص ١٣٣، وانظر: الإرشاد للجويني، ص٥٢، لوامع البينات، ص٢٩٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٨٠.

(٤) المغني ١/ ٢٤١، وانظر شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨.

١- أنه الذي لا يتجزأ.
٢- أنه المنفرد بالقدم لا ثاني له.
٣- أنه المنفرد بالصفات اللائقة.

فالتوحيد عندهم يتضمن التوحيد العلمي، والوحدانية عندهم صفة سلبية تنفي عن الله ولا تثبت له شيئًا من الصفات.

أما الأشاعرة فلا يختلفون عن المعتزلة في مسمى التوحيد ويفسرونه بمعان ثلاثة:
١- أن الله واحد في ذاته لا قسيم له.
٢- واحد في صفاته لا شبيه له.
٣- واحد أفعاله لا شريك له.

قال أبو بكر بن فورك (٤٠٦هـ) : «الواحد والأحد بمعنى التوحد الذي ...، النافي للاشتراك ...؛ لأنه في نفسه غير منقسم، وفي نعته لا مثيل له، وفي تدبره لا شريك له، فهو واحد من هذه الوجوه»(١) .

قال الشّهْرَسْتاني (٥٤٨هـ): «الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه، إذ لا تقبل ذاته القسمة بوجه، ولا تقبل الشركة بوجه، فالباري تعالى واحد في ذاته لا قسم له، وواحد في صفاته لا شبيه له وواحد في أفعاله لا شريك له»(٢) .

قال الرازي (٦٠٦هـ): «اعلم أنه –تعالى– واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وواحد في أفعاله، أما أنه واحد في ذاته، فلأن ذاته منـــزهة عن جهات التركيبات، لا من التركيبات المقدارية الحسية كما في الجسم، ولا من التركيبات العقلية كما في النوع المركب من الجنس والفصل، وأما أنه واحد في صفاته فهو أنه ليس في الوجود موجود آخر يساويه في الوجود بالذات، وفي العلم بكل المعلومات، وفي القدرة على كل الممكنات، وفي الغنى عن كل ما سواه، وأما أنه واحد في أفعاله فهو أنه ليس في الوجود موجود يكون مبدئًا لجميع الممكنات إما بواسطة أو بغير واسطة إلا هو»(٣) .

قال الماتريدي (٣٣٣هـ) : «معنى الوَاحِد أَنَّه إِذْ هُوَ وَاحِد فِي علوه وجلاله وَوَاحِد الذَّات محَال من أَن يكون لَهُ فِي ذَاته مِثَال؛ إِذْ ذَلِك يسْقط التَّوْحِيد؛ وَقد بَيناهُ وَوَاحِد الصِّفَات يتعالى عَن أَن يشركهُ أحد فِي حقائق مَا وصف بِهِ العلم وَالقُدْرَة والتكوين، بل

(١) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ص٥٥.
(٢) نهاية الإقدام، ص ٨٥.
(٣) المطالب العالية ٣/ ٢٥٧-٢٥٨.

كل وصف من ذَلِك لغيره بِهِ بعد أَن لم يكن، ومحال مماثلة الحَدِيث القَدِيم وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه»[1] .

وينقل الشَهْرَسْتاني (٥٤٨ه) تعريف التوحيد: «وأما التوحيد فقد قال أهل السنة، وجميع الصفاتية: إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له»[2] .

وقال الإيجي (٧٦٥ه) : «المرصد الثالث في توحيده تعالى، وهو مقصد واحد، وهو أنه يمتنع وجود إلهين»[3] .

ويلاحظ من خلال ما سيق أنهم حصروا التوحيد في توحيد الذات والأفعال والصفات، وأن الوحدانية صفة سلبية تنفي عن الله ولا تثبت شيئًا من الصفات، والمثبتة منهم يثبتون بعض الصفات، فهو واحد لا قسيم له ولا شبيه له ولا شريك له، ولا تجد ذكرا لتوحيد العبادة في مصنفاتهم فقد أخرجوه من مسمى التوحيد، وما يصح إطلاق التوحيد عندهم إلا في أمرين:

الأمر الأول: توحيد الربوبية الذي أجمعت الأمم على الإقرار به، فلم يختصوا عنهم بشيء.

الأمر الثاني: توحيد الصفات، وقد عطلوا صفات الرب تعالى، وأوّلوها بما يوجب تعطيلها أو بما يوجب تمثيلها بصفات المخلوفين، فوصفوه بالممتنعات والمعدومات أو الجمادات الناقصات، فهذه حقيقة التوحيد عندهم.

ويتبين خطؤهم من وجوه:

الوجه الأول: مسمى التوحيد، فقد ضمّنوه معانِيَ ثلاثة، أخرجوا منها توحيد العبادة، فإن التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب متضمن لأصلين:

الأصل الأول: توحيد المعرفة والإثبات، المتضمن إثبات ما يليق بجلال الله من صفات الكمال، ونفي ما لا يليق به تعالى من النقص والعيب، ويطلق عليه التوحيد العلمي الخبري لتعلقه بالأخبار، وكذلك القولي لتعلقه بقول القلب واللسان، وهذا القسم متضمن لتوحيد الربوبية والأسماء والصفات.

---

(١) التوحيد، للماتريدي، ص١١٩.

(٢) الملل والنحل ١/ ٤٢.

(٣) المواقف، ص٢٧٨.

الأصل الثاني: التوحيد العملي، ويطلق عليه القصد والطلب، وتوحيد العبادة والألوهية، ويتضمن إفراد الله بالعبادة، وسمي العملي لتعلقه بأعمال القلوب والجوارح، وكذلك القصد والطلب لتضمنه إخلاص القصد والنية في الأعمال الظاهرة والباطنة، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية مسمى التوحيد بقوله: «والتوحيد الذي جاء به الرسول يتناول التوحيد في العلم والقول، وهو وصفه بما يوجب أنه في نفسه أحد صمد لا يتبعض ويتفرق فيكون شيئين، وهو واحد متصف بصفات تختص به ليس له فيها شبيه ولا كفؤ، والتوحيد في الإرادة والعمل وهو عبادته وحده لا شريك له وقد أنزل الله سورتي الإخلاص ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾[١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٢]، الواحدة في توحيد العمل؛ ولهذا كان القول فيها: ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾[٣]، وهي جملة إنشائية فعلية والأخرى في توحيد العلم وهي قوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٤] »[٥].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) : «التَّوْحِيدَ يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: الكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ. **وَالثَّانِي:** تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَبَيَانُ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ. **وَالثَّالِثُ:** تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُعبد وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»[٦].

والإيمان بالله متضمن لأنواع التوحيد التي دلّ عليها الكتاب والسنة واتفقت عليه دعوة جميع الرسل، وهي متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض، فتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية والأسماء والصفات، والإقرار بهما يستلزم الإقرار بالألوهية والعبودية لله وحده لا شريك له.

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية خطأ المتكلمين في مسمى التوحيد: «أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه، وأرسل به رسله، وهو المذكور في الكتاب والسنة، وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون، وإن كان فيها ما هو داخل في التوحيد الذي جاء به الرسول، فهم مع

(١) الكافرون: ١.
(٢) الإخلاص: ١.
(٣) الكافرون: ٢.
(٤) الإخلاص: ١.
(٥) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ١٤١.
(٦) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤.

زعمهم أنهم موحدون ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر الله ورسوله، بل التوحيد الذي يدّعون الاختصاص به باطل في الشرع والعقل واللغة؛ وذلك أن توحيد الرسل والمؤمنين هو عبادة الله وحده فمن عَبَدَ الله وحده لم يشرك به شيئًا فقد وحده، ومن عبد من دونه شيئًا من الأشياء فهو مشرك به، ليس بموحد مخلص له الدين، وإن كان مع ذلك قائلاً بهذه المقالات التي زعموا أنها التوحيد، حتى لو أقر بأن الله وحده خالق كل شيء وهو التوحيد في الأفعال الذي يزعم هؤلاء المتكلمون أنه يقر أنه لا إله إلا هو، ويثبتون بما توهموه من دليل التمانع وغيره لكان مشركًا، وهذه حال مشركي العرب الذين بعث الرسول إليهم ابتداء ونزل القرآن ببيان شركهم، ودعاهم إلى توحيد الله وإخلاص الدين له»[١].

الوجه الثاني: أن مسمى الواحد عند المتكلمين هو الذي لا يتجزأ ولا يتبعض ولا ينقسم، وهو الذي لا يقبل التفرقة والانقسام إلى أجزاء، فجعلوا ذلك معنى من معاني التوحيد الذي يجب الإقرار بها فقالوا: إن الله واحد في ذاته لا قسيم له.

وتفسيرهم للواحد تفسير غريب على اللسان العربيِّ، والقرآنُ إنما نزل بلغة العرب، ولم يرد استعمال (الواحد) في الكتاب والسنة فيما أطلقوه على الذي لا ينقسم، فالعرب تطلق على كثير من المخلوقات أنه واحد فيما يسمونه منقسمًا.

قال الإمام أحمد (٢٤١ه) في رده على الجهمية: «أليس إنما نصف إلَهًا واحدًا بجميع صفته؟ وضربنا لهم في ذلك مثلاً فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة؟ أليس لها جذع وكرب، وليف وسعف وخوص وجَمّار؟...، واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله، وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد»[٢].

وقال رحمه الله: «وقد سمى الله رجلاً كافرًا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: ﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ۝١١﴾[٣] ، وقد كان هذا الذي سماه الله وحيدًا له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان، وجوارح كثيرة، قد سَمَّاه الله وحيدًا بجميع صفاته، فكذلك الله، وله المثل الأعلى، هو بجميع صفاته إله واحد»[٤].

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية بطلان ذلك في اللغة والكتاب والسنة: «لا يوجد في لغة العرب، بل ولا غيرهم من الأمم، استعمال الواحد الأحد والوحيد إلا فيما

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ١٣٧.
(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، ص١٤٠.
(٣) المدثر: ١١.
(٤) الرد على الجهمية والزنادقة، ص ١٤١.

يسمونه جسمًا ومنقسمًا، كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾[1] . وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾[2] ، وقوله: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۝٣٢ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ۝٣٣ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ۝٣٥ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ۝٣٦ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ۝٣٧﴾[3] وقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾[4] ،فلفظ الواحد وما يتصرف منه في لغة العرب وغيرهم من الأمم لا يطلق إلا على ما يسمونه هم جسمًا منقسمًا، لأن ما لا يسمونه هم جسمًا منقسمًا ليس هو شيئًا يعقله الناس، ولا يعلمون وجوده حتى يعبروا عنه، بل عقول الناس وفطرهم مجبولة على إنكاره ونفيه...، والغالب المشهور في اللغة أن اسم (الواحد) يتناول ما ليس هو الواحد في اصطلاحهم، وإذا كان كذلك لم يجز أن يحتج بقوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[5] ، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾[6] ، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[7] ، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه أحد، وأنه إله واحد – على أن المراد ما سموه هم في اصطلاحهم واحدًا مما ليس معروفًا في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر– كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديمًا بنفسه، متصفًا بالصفات مباينًا لغيره، مشارًا إليه، وما لم يكن مشارًا إليه أصلاً، ولا مباينًا لغيره، ولا مداخلاً له، فالعرب لا تسميه واحدًا ولا أحدًا، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم»[8] .

(١) المدثر: ١١.
(٢) النساء: ١١.
(٣) الكهف: ٣٢ – ٣٧.
(٤) البقرة: ٢٦٦.
(٥) البقرة: ١٦٣.
(٦) الكافرون: ١.
(٧) الإخلاص: ١.
(٨) درء التعارض ٧/ ١١٥-١١٧.

وبذلك نعلم أن أهل اللغة عبروا بلفظ الواحد والأحد على ما هو منقسم وما هو جسم، وكذلك لا يوجد في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم اسم الواحد على ما لا صفة له.

الوجه الثالث: أن توحيد الربوبية الذي اجتهد أهل الكلام في تقريره هو الذي أجمعت عليه الأمم ولم ينكره أحد، فلم يختصوا عنهم بشيء، وغلطوا لما ظنوا أنه التوحيد المقصود بدعوة المرسلين هو توحيد الربوبية، وأنه أول واجب على المكلفين، وهو معنى لا إله إلا الله، والحق أن الإقرار بتوحيد الربوبية مطلوب وليس هو كل التوحيد، ولا يكفي صاحبه في الدخول في الإسلام، والرسل إنما دعت إلى توحيد العبادة، فهو المقصود الأول من دعوتهم كما أخبرنا الله تعالى بقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾(١).

وقد أهمل المتكلمون توحيد العبادة فلا يبحثون فيه ولا يذكرونه في عقائدهم، ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مقرين بما يسميه أهل الكلام توحيد الأفعال، فقد أقروا أن الله تعالى هو الخالق المدبر وحده ولم ينفعهم في الدخول في الإسلام، وإنما قاتلهم واستباح دماءهم وأموالهم حتى يقروا بإفراد الله بالعبادة، قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾(٢)، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾(٣).

قال عِكْرِمَةَ (١١٩ه) فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾(٤) : قَالَ: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُ، فَذَلِكَ إِيمَانُهُمْ بِاللَّهِ، وَهُمْ يَعبدونَ غَيْرَهُ»(٥).

---

(١) النحل: ٣٦.

(٢) لقمان: ٢٥.

(٣) المؤمنون: ٨٤ – ٨٩.

(٤) يوسف: ١٠٦.

(٥) تفسير الطبري ١٣/ ٧٣.

وعَنْ جَابِرٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ))[(١)] .

ونقل النووي (٦٧٦ه) قول القاضي عياض (٥٤٤ه) قوله: «اختصاص عصمة المال والنفس لمن قال: لا إله إلا الله. تعبيرٌ عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحّد، وهم كانوا أول من دُعِي إلى الإسلام وقُوتل عليه»[(٢)] ، ففي الحديث علق صلى الله عليه وسلم عصمة الدم والمال على تحقيق التوحيد، وإفراد الله بالعبادة المتضمن للشهادتين، ولم ينفعهم إقرارهم بتوحيد الأفعال وإنما قاتلهم عليه الصلاة والسلام حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.

ويوضح شخ الإسلام أن إقرارهم بالربوبية هو أجود ما اعتصموا به في أصولهم بقوله: «والمعنى الثالث من معاني التوحيد –عند هؤلاء الأشعرية، كالقاضي أبي بكر (٤٠٣) وغيره هو أنه سبحانه لا شريك له في الملك، بل هو رب كل شيء، وهذا معنى صحيح، وهو حق، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم، حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء ومربه، ومدبره، والمعتزلة وغيرهم يخالفون في ذلك، حيث يجعلون بعض المخلوقات لم يخلقها الله ولم يحدثها، لكن مع هذا قد ردوا قولهم ببدع غلوا فيها، وأنكروا ما خلقه الله من الأسباب، وأنكروا ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله يخلق الأشياء بعضها ببعض»[(٣)] .

فتوحيد الربوبية فُطر جميع الخلق على الإقرار به، فلم يختص المتكلمون عنهم بشيء، بل إن المعتزلة جعلت لله شريكًا في الخلق، بل شركاء وهم القائلون: إن العباد خالقون لأفعالهم.

الوجه الرابع: أنهم أثبتوا النوع الثاني من أنواع التوحيد أن الله واحد في صفاته لا شبيه له، فأجملوها فصار التوحيد عندهم ينتهي إلى مقصد باطل ناقض للتوحيد، فالله تعالى لم يتصف بشيء من الصفات، ولا يُرى في الآخرة كما قالت المعتزلة، أو نفي بعض الصفات كما قالت الأشاعرة، وهذا من بدع أهل الكلام فلم يرد في الكتاب والسنة تعطيل صفات الله أو بعضها.

---

(١) صحيح مسلم (٣٥) ١/ ٥٢.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١/ ٢٩٦.

(٣) التسعينية ٣/ ٧٩٦.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم علّم أمته التوحيد الذي دل عليه الكتاب والسنة، وتلقاه الصحابة رضي الله عنهم، وليس فيه ما زعموا أنه أصل التوحيد ونفي الصفات، بل إن الله تعالى أثبت لذاته المقدسة الأسماء الحسنى والصفات العلا، قَال اللَّهُ تَعَالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾[1] ، وقَال تعَالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] ، وقَال تَعَالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾[3] .

فأَثْبَتَ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى وَأَمَرَ بِالدُّعَاءِ بِهَا، كما أنه تعالى موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان نبيه الكريم، وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل، والتشبيه، والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، اتباعًا لطريق الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[4] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا قولهم في معنى التوحيد الثاني: «والمعنى الثاني: من معاني الواحد عندهم هو الذي لا شبيه له، وهذه الكلمة أقرب إلى الإسلام، لكن أجملوها فجعلوا نفي الصفات أو بعضها داخلاً في نفي التشبيه، واضطربوا في ذلك على درجات لا تنضبط، والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد ونفي التشبيه والتجسيم، والصفاتية تقول: ليس ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه، ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك، لكن أولئك على أن ما نفوه من المعنى الذي سموه تجسيمًا هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم»[5] .

وبذلك نعلم خطأهم في قولهم: إن الله واحد في صفاته لا شبيه له، فقد أرادوا به نفي صفات الله تعالى أو بعضها تنـزيهًا لله تعالى عن المثيل والشبيه، ونعلم أن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه والتمثيل كما دلت على ذلك النصوص، فقولُه عز وجل:

(١) الأعراف: ١٨٠.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) طه: ٨.

(٤) آل عمران: ٧.

(٥) التسعينية ٣/ ٧٨١.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[1] ، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2] ، وقوله عز وجل: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾[3] ، وقوله سبحانه: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧٤﴾[4] ، وأشباه هذه الأدلة تدلُّ على أنَّ الله سبحانه لا يماثله شيء من مخلوقاته.

وبذلك يتبيَّن غلط المتكلمين في مسمى التوحيد، وإخراجهم توحيد العبادة من مسماه، وهو الغاية المطلوبة من الخلق، وأول ما أوجب الله على العباد، ولا نجاة للخلق إلا بتحقيقه.

المبحث الثاني: أول واجب على المكلف:

يقرر المتكلمون أن أول واجب على المكلف هو النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم، فالمعرفة لا تحصل إلا بالنظر، وقال بعضهم: القصد إلى النظر الصحيح، وقال أبو هاشم– – من المعتزلة: أن أول واجب هو الشك.

وطائفة أخرى قالت: المعرفة بالله[5] .

قال القاضي عبد الجبار (٤٠٤هـ) : «أول ما أوجب الله تعالى عليك النظر في طريق معرفة الله»[6] .

ويرى أبو هاشم (٣٢١هـ) من المعتزلة أول واجب على المكلف هو الشك[7] .

ويبين الباقلاني (٤٠٣هـ) أول واجب على المكلف بقوله: «أول ما فرض الله عز وجل على جميع العباد النظر في آياته والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته وشواهد ربوبيته؛ لأنه غير معلوم باضطرار ولا مشاهد بالحواس»[8] .

وقال الجويني (٤٧٨هـ) : «أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعًا القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم»[9] .

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) مريم: ٦٥.

(٤) النحل: ٧٤.

(٥) انظر: شرح المقاصد، للتفتازني ١/ ٤٨، المواقف، للإيجي ١/ ١٦٥.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص٤٥.

(٧) انظر: درء التعارض٧/ ٣٥٣، والمواقف، للإيجي ١/ ١٦٥.

(٨) الإنصاف، ص٣٣.

(٩) الإرشاد، ص٣.

وينقل الإيجي (٧٥٦هـ) قول أبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) في أن أول الواجبات هو المعرفة: «قد اختلف في أول واجب على المكلف أنه ماذا؟ فالأكثر ومنهم الشيخ أبو الحسن الأشعري على أنه معرفة الله تعالى، إذ هو أصل المعارف والعقائد الدينية»[١] .

وقد أخطأ المتكلمون في تقريرهم أن أول الواجبات على المكلفين هو النظر أو القصد إلى النظر أو الشك والمعرفة، ويتبين خطأهم من وجوه:

الوجه الأول: دل الكتاب والسنة على أن أول واجب على المكلف الإقرار بالشهادتين المتضمن إفراد الله تعالى بالعبادة، فكان أول ما أمر الله به في القرآن كما في قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾[٢] .

وهذا خطاب لجميع الخلق إلى إفراد الله بالعبادة، فلم يبدأهم بأمر غيره لا النظر ولا القصد إلى النظر، قال ابن عباس رضي الله عنه: « ﴿ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[٣] ، وَحِّدُوهُ: أَيْ أَفْرِدُوا الطَّاعَةَ وَالعِبَادَةَ لِرَبِّكُمْ دُونَ سَائِرِ خَلْقِهِ»[٤] .

وهذا كثير في القرآن يأمر الله تعالى أن يعبد ويخلص له الدين، وأن يؤمن به ابتداء.

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعُ الناس إلى النظر ابتداء أو الاستدلال على وجود الله تعالى، ولا إلى مجرد إثبات وجوده، بل أول ما دعاهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وكان يأمر أصحابه ورسله والدعاة الذين يبعثهم لنشر دعوته بأن يبدؤوا بدعوة الناس إلى أن يوحِّدوا الله أولاً، بأن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، كما في حديث معاذ رضي الله عنه حينما بعثه إلى أهل اليمن قال: ((إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ...))[٥] .

وفي رواية: ((عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى اليَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ،

---

(١) المواقف ١/ ١٦٥.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) البقرة: ٢١.

(٤) تفسير الطبري ١/ ٨٥.

(٥) البخاري (١٤٩٦) ٢/ ١٢٨صحيح مسلم (٢٩) ١/ ٥٠.

فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقرائهم))(١) .

فصرح الحديث بلفظ (أوّل) الدال على أن كلمة التوحيد وعبادة الله وحده أول الواجبات، وليس النظر ولا غيره مما ابتدعه أهل الكلام.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢ه) : «وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ يَجِبُ عَلَى الـمُكَلَّفِ شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا النَّظَرُ، وَلَا الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، وَلَا الشَّكُّ، كَمَا هِيَ أَقْوَال لِأَرْبَابِ الْكَلَامِ الـمَذْمُوم، بَلْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ العبد الشَّهَادَتَانِ، وَمُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَجْدِيدِ ذَلِكَ عَقِيبَ بُلُوغِهِ، بَلْ يُؤْمَرُ بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ أَوْ مَيَّزَ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يُخَاطِبَهُ حِينَئِذٍ بِتَجْدِيدِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَاجِبًا بِاتِّفَاقِ الـمُسْلِمِينَ، وَوُجُوبُهُ يَسْبِقُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، لَكِنْ هُوَ أَدَّى هَذَا الْوَاجِبَ قَبْلَ ذَلِكَ»(٢) .

الوجه الثاني: أن عصمة الدم والمال معلقة على الإقرار بالشهادتين، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا المعرفة والشك، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»(٣) .

وقد قرر العلماء أن الكافر إذا قال: لا إله إلا الله فقد شرع في العصمة لدمه، فيجب الكف عنه، فإن تمم ذلك تحققت العصمة وإلا بطلت، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قال كل حديث في وقت فقال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله) ؛ ليعلم المسلمون أن الكافر المحارب إذا قالها كف عنه وصار ماله ودمه معصومين، ثم بين صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر أن القتال ممدود إلى الشهادتين والعبادتين، فقال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم

---

(١) البخاري (١٤٥٨) ٢/ ١١٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية١/ ٢٣، وانظر: درء التعارض ٨/ ١٢.

(٣) البخاري (٢٥) ١/ ١٤، ومسلم (٢٢) ١/ ٥٣.

وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله عز وجل) ، فبين أن تمام العصمة إنما يحصل بالإقرار بالشهادتين(١) .

قال ابن القيم: «فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتالهم إلى أن يقيموا الصلاة، وأن دماءهم وأموالهم إنما تحرم بعد الشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فدماؤهم وأموالهم قبل بل هي مباحة»(٢) .

الوجه الثالث: اتفقت دعوة جميع الرسل على أن أول واجب على المكلف هو الإقرار بالشهادتين لا النظر ولا غيره، فاتفقوا من أولهم إلى خاتمهم على أن إفراد الله بالعبادة هو المقصود الأول من بعثتهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾(٣) ، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾(٤) .

قال ابن القيم (٧٥١ه) : «وَأَنَّ مَقَامَ التَّوْحِيدِ أَوْلَى الْمَقَامَاتِ أَنْ يُبْدَأَ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ ....، وَهُوَ مِفْتَاحُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ فَرْضٍ فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ الْأَقْوَالِ فَخَطَأٌ، كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ الْفُرُوضِ النَّظَرُ، أَوِ الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، أَوِ الْمَعْرِفَةُ، أَوِ الشَّكُّ الَّذِي يُوجِبُ النَّظَرَ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ خَطَأٌ، بَلْ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ مِفْتَاحُ دَعْوَةِ الْمُرْسَلِينَ كُلِّهِمْ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا دَعَا إِلَيْهِ فَاتِحُهُمْ نُوحٌ، فَقَالَ: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾(٥) ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا دَعَا إِلَيْهِ خَاتِمُهُمْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٦) .

الوجه الرابع: أجمع الصحابة وأئمة المسلمين على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، وأن الكافر لا يؤمر بشيء قبلها مهما كانت عقيدته، فإن أجاب ونطق بالشهادتين حكم بإسلامه.

وينقل ابن المنذر (٣١٨ه) إجماع السلف على أن أولَ ما يؤمر به الكافر الشهادتان: «أجمع أهل العلم: عَلَى أن الكافر إذا شهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدا عبده

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٤/ ٨٥٠.

(٢) الصلاة، ص٣٣.

(٣) النحل: ٣٦.

(٤) الأنبياء: ٢٥.

(٥) الأعراف: ٥٩.

(٦) مدارج السالكين ١/ ١٥٤.

ورسوله، وأن كل مَا جَاءَ به مُحَمَّد حق ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وهو بالغ صحيح العقل أنه مسلم»(١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإنهم –أي السلف– مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً، أو مشركًا، أو كتابيًّا، وبذلك يصير الكافر مسلـمًا، ولا يصير مسلـمًا بدون ذلك»(٢) .

وليس في إجماعهم أن النظر أو القصد إلى النظر أو الشك والمعرفة أول الواجبات، بل أول ما يؤمر به الكافر الإقرار بالشهادتين، فإن أقر بهما ظاهرًا وباطنًا فهو المسلم، إن كذب في الباطن فهو المنافق.

الوجه الخامس: أن الإقرار بالخالق ومعرفته أمر فطريٌّ ضروريٌّ ولا ينكره إلا شواذ البشرية، كما أخبر الله تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾(٣) (صَنْعَةُ اللَّهِ التِي خَلَقَ النَّاسَ عَلَيْهَا)(٤) .

وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة»(٥) ، والمراد بالفطرة في الحديث: الإقرار بمعرفة الله تعالى، وهي العهد الذي أخذه عليهم في أصلاب آبائهم، حين مسح ظهر آدم، فأخرج من ذريته إلى يوم القيامة أمثال الذر، وأشهدهم على أنفسهم، ألست بربكم؟ قالوا: بلى، فليس أحد إلا وهو يقر بأن له صانعًا ومدبرًا، وإن سماه بغير اسمه، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾(٦) ، فكل مولود يولد على ذلك الإقرار الأول(٧) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إِنَّ الإِقْرَارَ وَالاعْتِرَافَ بِالخَالِقِ فِطْرِيٌّ ضَرُورِيٌّ فِي نُفُوسِ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ مَا يُفْسِدُ فِطْرَتَهُ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى نَظَرٍ تَحْصُلُ لَهُ بِهِ الـمَعْرِفَةُ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ النَّاسِ وَعَلَيْهِ حُذَّاقُ النُّظَّارِ أَنَّ الـمَعْرِفَةَ تَارَةً تَحْصُلُ بِالضَّرُورَةِ وَتَارَةً بِالنَّظَرِ كَمَا اعْتَرَفَ بِذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الـمُتَكَلِّمِينَ، وَهَذِهِ الآيَةُ أَيْضًا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ النَّظَرُ أَوَّلَ وَاجِبٍ، بَلْ أَوَّلُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ

(١) الإقناع، لابن المنذر ٢/ ٥٨٨.

(٢) درء التعارض ٨/ ٧.

(٣) الروم: ٣٠.

(٤) تفسير الطبري ١٨/ ٤٩٢.

(٥) البخاري (١٣٨٥)، ٢/ ٢٠٠، ومسلم (٢٦٥٨)، ٤/ ٤٧.

(٦) الزخرف: ٨٧.

(٧) انظر: درء التعارض ٨/ ٣٥٩، وشفاء العليل ٢٨٣.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾(١) ، لَمْ يَقُلْ: (اُنْظُرْ وَاسْتَدِلَّ حَتَّى تَعْرِفَ الْخَالِقَ)، وَكَذَلِكَ هُوَ أَوَّلَ مَا بَلَّغَ هَذِهِ السُّورَةَ، فَكَانَ الْـمُبَلِّغُونَ مُخَاطَبِينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَمْ يُؤْمَرُوا فِيهَا بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ إلَى أَنَّ اعْتِرَافَ النَّفْسِ بِالْخَالِقِ وَإِثْبَاتَهَا لَهُ لَا يَحْصُلُ إلَّا بِالنَّظَرِ»(٢) .

الوجه السادس: أن المتكلمين اضطربوا في تقرير ذلك، فقد جوزوا وقوع المعرفة بغير النظر والقصد إلى النظر، ويوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «ولما كان في لفظ (النظر) إجمال، كثر اضطراب الناس في هذا المقام، وتناقض من تناقض منهم، فيوجبون النظر لأنه يتضمن العلم، ثم يقولون: النظر يضاد العلم، فكيف يكون ما يتضمن العلم مضادًّا له لا يجتمعان، فمن فرق بين النظر في الدليل، وبين النظر الذي هو طلب الدليل، تبين له الفرق، والنظر في الدليل لا يستلزم الشك في المدلول، بل قد يكون في القلب ذاهلاً عن الشيء، ثم يعلم دليله، فيعلم المدلول، وإن لم يتقدم ذلك شك وطلب، وقد يكون عالِمًا به، ومع هذا ينظر في دليل آخر؛ لتعلقه بذلك الدليل، فتوارد الأدلة على المدلول الواحد كثير، لكن هؤلاء لزمهم المحذور؛ لأنهم إنما أوجبوا عليه النظر، فإذا أوجبوه لزم انتفاء العلم بالمدلول، فيكون الناظر طالبًا للعلم، فيلزم أن يكون شاكًّا، فصاروا يوجبون على كل مسلم: أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه، سواء أوجبوه، أو قالوا: هو من لوازم الواجب»(٣) .

فقد اضطربوا وتناقضوا في أول الواجبات؛ لكونهم أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به، فلو كان الناظر عالـمًا بالمدلول لم يوجبوا عليه النظر، وبذلك تعلم بطلان ما قرروه في أن أول واجب على المكلفين النظر أو القصد إلى النظر أو الشك الذي يخالف اليقين الجازم الذي تبنى عليه العقائد، ولا يتطرق الشك إلى معتقده.

---

(١) العلق: ١.

(٢) الفتاوى ١٦/ ٣٢٨.

(٣) درء التعارض ٧/ ٤٢١.

المبحث الثالث: تفسير كلمة التوحيد:

تضمنت كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) إفراد الله بالعبادة، ونفي ما يعبد من دونه، فلا إله: لنفي جميع ما يعبد من دون الله، وإلا الله لإثبات العبادة لله تعالى.

أما المتكلمون فقد فسروا كلمة التوحيد بتفسير باطل، فالإله عندهم هو القادر على الاختراع والخلق والإيجاد.

فلا إله أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، ويقدِّرون الخبر: موجود، فـ(لا إله) خَبَرُهَا: موجود،يعني:لا قادر على الاختراعِ والخلقِ موجودٌ إلا الله فظنوا أن التوحيد هو: إفراد الله بالربوبية،فإذا اعتقد المرء أن القادر على الاختراع هو الله وحده: صار موحدًا[1].

ويتضح مرادهم بتفسير كلمة التوحيد من وجهين:

الوجه الأول: أن الإله عندهم بمعنى القادر على الاختراع.

قال الشَهْرَسْتاني (٥٤٨ه) موضحًا أخص وصف للإله: «إن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع، فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين»[2] .

وقال البغدادي (٤٢٩ه) : «واختلف أصحابنا (يعني الأشاعرة) في معنى الإله، فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري»[3] .

وقال البيهقي (٤٥٨ه):«اللَّهُ: مَعْنَاهُ مَنْ لَهُ الإِلَهِيَّةُ،وَهِيَ القُدْرَةُ عَلَى اخْتِرَاعِ الأَعْيَانِ»[4] .

ففسروا الإله بما يدل على معنى الرب، وقرروا ذلك بدليل التمانع وهو: أنه لا يمكن وجود خالقين، وذلك لأنا لو فرضنا وجود خالقين، ثم أراد أحدهما تحريك جسم وأراد الآخر تسكينه، فإن الأمر لا يخرج عن واحد من ثلاثة أمور: إما أن يتم ما أرادا جميعًا، وهذا مستحيل، وإما أن لا يتم مرادهما، وهذا دليل على عجزهما، أو يتم مراد أحدهما ويمتنع مراد الآخر، فيكون من تم مراده هو الإله، والآخر ليس إلهًا لأنه عاجز، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهًا.

---

(١) انظر: التمهيد شرح كتاب التوحيد، ص٧٦.

(٢) نهاية الإقدام، ص٨٦.

(٣) أصول الدين، للبغدادي، ص١٢٣.

(٤) الاعتقاد، ص٥٩.

وزعموا أن الله تعالى أشار إلى هذا الدليل في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1].

قال الجويني (٤٧٨هـ) بعد أن قرر دليل التمانع: «وذلك مضمون قول الله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أي: لتناقضت أحكامهما عند تقدير القادرين على الكمال»[2].

ويوضح الغزالي (٥٠٥هـ) دليل التمانع بقوله: «قَوْله تَعَالَى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]، وَبَيَانه أَنه لَو كَانَا اثْنَيْنِ وَأَرَادَ أَحدُهمَا أمرًا، فَالثَّانِي إِن كَانَ مُضْطَرّا إِلَى مساعدته كَانَ هَذَا الثَّانِي مقهورًا عَاجِزا وَلم يكن إِلَهًا قَادِرًا وَإِن كَانَ قَادِرًا على مُخَالفَته ومدافعته كَانَ الثَّانِي قَوِيًّا قاهرًا وَالأول ضَعِيفا قاصرًا وَلم يكن إِلَهًا قَادِرًا»[4].

وهذا الدليلُ هو الذي استدل به المتكلمون في إثبات وجود الرب والخالق، مع أن ما استدلوا به وأتعبوا أنفسهم في إقامة الحجة عليه مستقر في فطر بني آدم ولا يوجد له معارض أصلاً.

والآية تدل على الألوهية لا على دليل التمانع، وبذلك نعلم أن الآية في تقرير العبادة لله وحده، ولا تدل على ربوبية الله ودليل التمانع، فلو كان للعالم آلهة متعددة ومعبودات لفسد نظام الكون والعالم، إذ لا صلاح للعالم إلا أن يكون الإله هو الله وحده لا شريك له.

الوجه الثاني: أن المتكلمين قرروا أن الألوهية مرادفة للربوبية ولا فرق بينهما، وقرروا دلالة كلمة التوحيد على توحيد الربوبية، فلا إله أي: لا قادر أو خالق وغيرها من معاني الربوبية، ولذلك أهملوا توحيد العبادة وجعلوه فرعًا تابعًا لتوحيد الربوبية.

ويوضح دحلان (١٣٠٤هـ) من المتأخرين ما قرره المتكلمون أن الربوبية والألوهية مترادفان بقوله: «وأما جعلهم التوحيد نوعين: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، فباطل أيضًا، فإن توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية، ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[5]، ولم يقل ألست بإلهكم، فاكتفى منهم بتوحيد الربوبية،

(١) الأنبياء: ٢٢.
(٢) لمع الأدلة، ص٩٩.
(٣) الأنبياء: ٢٢.
(٤) قواعد العقائد، ص١٧٣.
(٥) الأعراف: ١٧٢.

ومن المعلوم أن من أقر بالربوبية فقد أقر له بالألوهية، إذ ليس الرب غير الإله بل هو الإله بعينه»[(١)] .

ويتبين خطؤهم من وجوه:

الوجه الأول: أن أصل كلمة الإله في اللغة تعني (المعبود) ، ولم يأت بمعنى القادر على الاختراع أو الخالق وغيرها من معاني الربوبية، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال ابن فارس (٣٩٥ه) : «أَلَهَ الهَمْزَةُ وَاللَّامُ وَالهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّعبد، فَالإِلَهُ اللَّهُ تَعَالى، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْبُود، وَيُقَال: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ: إِذَا تَعبد»[(٢)] .

وفي القاموس: «أَلَهَ إِلاهَةً وأُلُوهَةً وأُلُوهِيَّةً: عبد عِبادَةً، ومنه لَفْظُ الجلالة»[(٣)] .

«أَلَهَ إلاهَةً، بالكسْرِ، وأُلُوهَةً وأُلُوهِيَّةً، بضمِّهما: عبد عِبادَةً؛ وَمِنْه قَرَأَ ابنُ عبَّاسٍ: {ويَذَرَكَ وإلاهَتَك}، بكسْرِ الهَمْزةِ، قال: أَي عِبَادَتَك»[(٤)] ، فالإله في اللغة هو المعبود وليس فيها أنه الخالق والقادر على الاختراع.

الوجه الثاني: أن تفسير الإله بمعنى المعبود بإجماع العلماء كما دل عليه الكتاب والسنة، وقد ورد ذلك مستفيضًا في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم منها:

قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[(٥)] ، «فكل الرسل الذين من قبلك مع كتبهم، زبدة رسالتهم وأصلها الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، وبيان أنه الإله الحق المعبود، وأن عبادة ما سواه باطل»[(٦)] .

وَقَوْلُهُ تَعَالى فِي سُورَةِ الأَنْبِيَاءِ: ﴿ قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٨﴾ ﴾[(٧)] .

قال العلامة الشنقيطي (١٣٩٤ه) : «وَمَعْلُومٌ أَنَّ لَفْظَةَ (إِنَّمَا) مِنْ صِيَغِ الحَصْرِ، فَكَأَنَّ جَمِيعَ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ مُنْحَصِرٌ فِي مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وقد ذكرنا في كتابنا (دفع

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص٣٧ (أحمد زيني دحلان – ضمن مجموعة ردود علماء المسلمين على الوهابية – ١٣٩٦– ١٩٧٦/ مكتبة ايشيق– استانبول – تركيا).

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ١٢٧.

(٣) القاموس المحيط ١/ ٢٤٢.

(٤) تاج العروس ٣٦/ ٣٢٠.

(٥) الأنبياء: ٢٥.

(٦) انظر: تفسير السعدي ٥٢١.

(٧) الأنبياء: ١٠٨.

إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) أَنَّ حَصْرَ الوَحْيِ فِي آيَةِ الأَنْبِيَاءِ هَذِهِ فِي تَوْحِيدِ العِبَادَةِ حَصْرٌ لَهُ فِي أَصْلِهِ الأَعْظَمِ الذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ جَمِيعُ الفُرُوعِ؛ لِأَنَّ شَرَائِعَ الأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ دَاخِلَةٌ فِي ضِمْنِ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا خَلْعُ جَمِيعِ الـمَعْبُودَاتِ غَيْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ العِبَادَاتِ، وَإِفْرَادِهِ جَلَّ وَعَلَا وَحْدَهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ العِبَادَاتِ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي القَوْلِيَّةِ، وَالفِعْلِيَّةِ، وَالاعْتِقَادِيَّةِ»[1] ، وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بالله بالإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله في حديث وفد عبد القيس: ((آمركم بالإيمان بالله، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...))[2] .

ففسر الإيمان بالإقرار بكلمة التوحيد، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وهي عبادات يجب صرفها لله تعالى.

الوجه الثالث: أن كلمة التوحيد تضمنت ركنين: النفي والإثبات تفسران معناها لا إله: نافيًا جميع ما يعبد من دون الله، إلا الله: مثبتًا العبادة لله تعالى.

فمعناها: لا معبود بحق إلا الله، فالمعنى الشرعي للإله مقيد بالمعبود الحق المستحق للعبادة، أما المعنى اللغوي فهو مطلق في كل معبود؛ ولذا سمى المشركون معبوداتهم آلهة.

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية حقيقة التوحيد بقوله: «وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ الذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ بِهِ الكُتُبَ، وَهُوَ تَحْقِيقُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ فَنِيَ مِنْ قَلْبِهِ التَّأَلُّهُ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَبَقِيَ فِي قَلْبِهِ تَأَلُّهُ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَفَنِيَ مِنْ قَلْبِهِ حُبُّ غَيْرِ اللَّهِ وَخَشْيَةُ غَيْرِ اللَّهِ وَالتَّوَكُّلُ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَبَقِيَ فِي قَلْبِهِ حُبُّ اللَّهِ وَخَشْيَةُ اللَّهِ وَالتَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ، وَهَذَا الفَنَاءُ يُجَامِعُ البَقَاءَ، فَيَتَخَلَّى القَلْبُ عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ مَعَ تَحَلِّي القَلْبِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ (قُلْ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ وَتَخَلَّيْتُ) ، وَهُوَ تَحْقِيقُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّفْيِ مَعَ الإِثْبَاتِ؛ نَفْيِ إِلَهِيَّةِ غَيْرِهِ مَعَ إِثْبَاتِ إِلَهِيَّتِهِ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الوُجُودِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْبُودٌ يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا ثَابِتًا فِي القَلْبِ؛ فَلَا يَكُونُ فِي القَلْبِ مَنْ يَأْلَهُهُ القَلْبُ وَيَعبدهُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَيَخْرُجُ مِنْ القَلْبِ كُلُّ تَأَلُّهٍ لِغَيْرِ اللَّهِ وَيَثْبُتُ فِيهِ تَأَلُّهُ اللَّهِ وَحْدَهُ؛ إِذْ كَانَ لَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَهَذِهِ الوِلَايَةُ لِلَّهِ مَقْرُونَةٌ بِالبَرَاءَةِ وَالعَدَاوَةِ لِكُلِّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ وَلِمَنْ عبدهُمْ، قَال تَعَالى عَنْ

(١) أضواء البيان٢/ ١٦٩.

(٢) البخاري (٧٥٥٦) ٩/ ١٦١، ومسلم (١٧) ١/ ٤٧.

الخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾(١) »(٢) .

وقال الشيخ حمد بن معمر (١٢٢٥هـ): «فإن أصل دين الإسلام أن لا يعبد إلا الله، وأن لا يعبد إلا بما شرع؛ وأنت ترى اليوم أكثر من ينتسب إلى العلم، لا يعرف من معنى لا إله إلا الله إلا ما دلت عليه التزامًا، وهو توحيد الربوبية الذي أقر به المشركون.

وذلك أن هؤلاء يفسرون الإله، بالقادر على الاختراع، وما اهتدوا إلى ما دلت عليه كلمة الإخلاص مطابقة، وهو نفي ما يأله المشركون من دون الله، بأي نوع كان من أنواع العبادة؛ هذا هو المنتفي بجملة: لا إله، ومعنى: إلا الله، أنه هو الذي يؤله ويعبد، بكل نوع من أنواع العبادة، دون كل ما سواه.

وبسبب جهل كثير مما دلت عليه: لا إله إلا الله، لم ينكروا عبادة الطواغيت، والأشجار، والأحجار، والقبور؛ وذلك أنه لا يعرف عن أحد من العلماء، في العصر الذي قام فيه شيخنا، رحمه الله الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦ه) ولا ما قبله، أنه أنكر الشرك في الإلهية، ودعا الناس إلى أن يعبدوا الله وحده»(٣) .

الوجه الرابع: استدلال المتكلمون بدليل التمانع في إثبات وجود الرب والخالق، وأن المراد بالآلهة الأرباب، وأتعبوا أنفسهم في إقامة الحجة على ما هو مستقر في فطر بني آدم، ولا يوجد له معارض أصلاً.

والآية إنما دلت على الألوهية لا على دليل التمانع، قال شيخ الإسلام: «وظنهم أن هذه الآية هي دليل التمانع غلط عظيم، فإن التمانع لا يُقدّر في فعل موجود أصلاً، وقولهم: لو قدَّرنا ربَيْنِ لكان إذا أراد أحدهما تحريكَ جسم، وأراد الآخر تسكينه، إما أن ينفذ مرادهما، فيجتمع الضدان، أو لا ينفذ مرادهما، فيكونا عاجزين، أو ينفذ مراد أحدهما، فهو الرب القادر والآخر مربوب عاجز لا يدل على امتناع الاشتراك فيما وجد، وإنما يدلّ على أن المتمانعين لا يفعلان شيئًا ما داما متمانعين، إذ حينئذ يلزم اجتماع الضدين أو عجز الربَّين، والعاجز لا يفعل، لكن ليس فيه ما يدلّ على أنهما إذا لم يتمانعا بل تعاونا أنهما لا يفعلان، فمن أين يدلّ هذا على أن الفعل الموجود لا يكون

(١) الزخرف: ٢٦ – ٢٨.

(٢) الفتاوى ١٣/ ٢٠٠.

(٣) الدرر السنية ١١/ ٤٠٢.

عن اثنين؟ لكن دلُّوا به من وجه آخر، وهو أنهما لو وُجدَا لتمانعَا في الفعل، فكان لا يوجد، وقد وُجدَ، فلم يتمانعا، فلم يوجَدا، فاستدلوا بوجود الفعل على انتفاء التمانُع، والتمانع إما أن يكون لازمًا لوجودهما أو ممكنًا، فإذا قُدّر لم يلزم محال،أو لا يكون ممكنًا، فيكون كل منهما غير قادر على منع الآخر من مراده، والعاجز لا يكون ربًّا»[١].

ويؤكد ابن أبي العز الحنفي ما ذكر شيخ الإسلام «وَقَدْ ظَنَّ طَوَائِفُ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ التَّمَانُعِ الذي تَقَدَّمَ ذكره، وهو أنه لو كان لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ ...الخ، وَغَفَلُوا عَنْ مَضْمُونِ الآيَةِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فيهمَا آلِهَةٌ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَرْبَابٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ وُجُودهمَا، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فيهمَا وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ آلِهَةٌ سِوَاهُ لَفَسَدَتَا. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ: (لَفَسَدَتَا)، وَهَذَا فَسَادٌ بَعْدَ الوُجُود، وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يُوجَدَا، وَدَلَّتِ الآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فيهمَا آلِهَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، بَلْ لَا يَكُونُ الإِلَهُ إلا واحد، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الإِلَهُ الوَاحِدُ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالى، وَأَنَّ فساد السموات وَالأَرْضِ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الآلِهَةِ فيهمَا مُتَعَدِّدَةً، وَمِنْ كَوْنِ الإِلَه الوَاحِدِ غَيْرَ اللَّه، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الإِلَهُ فيهمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا غَيْرَهُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السموات وَالأَرْضُ»[٢] .

وبذلك نعلم أن الآية في تقرير العبادة لله وحده، ولا تدل على ربوبية الله ودليل التمانع، فلو كان للعالم آلهة متعددة ومعبودات لفسد نظام الكون والعالم، إذ لا صلاح للعالم إلا أن يكون الإله هو الله وحده لا شريك له.

الوجه الخامس: دعوى الترادف بين الربوبية والألوهية، دعوى باطلة لمن تدبر اللغة والكتاب والسنة، فالرب هو المالك الذي له الربوبية على جميع الخلق، أما الإله فهو المعبود من التألّه وهو التعبد، ويختلف مرادهما في النصوص بحسب الإفراد والاقتران وبينهما تلازم.

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله: «ويحققُ قولَهُ: (إياك نعبد وإياك نستعين) تتَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ وَتَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الإِلَهِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الرُّبُوبِيَّةَ؛ وَالرُّبُوبِيَّةُ تَسْتَلْزِمُ الإِلَهِيَّةَ؛ فَإِنَّ أَحَدَهُمَا إذَا تَضَمَّنَ الآخَرَ عِنْدَ الانْفِرَادِ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَعْنَاهُ

(١) جامع الرسائل ١/ ٩٧.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص ١/ ٨٧.

عنْدَ الاقْتِرَانِ كمَا فِي قَوْلِه: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾(١) ، وفِي قَوْلِه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾(٢) .

فَجَمَعَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ: اسْمِ الإِلَه وَاسْمِ الرَّبِّ. فَإِنَّ (الإِلَهَ) هُوَ الـمَعْبُودُ الذي يَسْتَحقُّ أَنْ يُعبد، وَ(الرَّبُّ) هُوَ الذي يُرَبِّي عبدهُ فَيُدَبِّرُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ العبَادَةُ مُتَعَلِّقَةً باسْمه اللَّه وَالسُّؤَال مُتَعَلِّقًا باسْمه الرَّبِّ؛ فَإِنَّ العبَادَةَ هِيَ الغَايَةُ التِي لَهَا خُلِقَ الخَلْقُ، وَالإِلَهِيَّةُ هِيَ الغَايَةُ؛ وَالرُّبُوبيَّةُ تَتَضَمَّنُ خَلْقَ الخَلْقِ وَإِنْشَاءَهُمْ»(٣) .

ويوضح الإمام محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ه) أنهما من الألفاظ التي يختلف إطلاقهما عند الإفراد والاقتران بقوله: «فاعلم أن الربوبية والألوهية يجتمعان ويفترقان، كما في قوله: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾(٤) ، وكما يقال: رب العالمين، وإله المرسلين، وعند الإفراد يجتمعان، كما في قول القائل: من ربك؟ مثاله: الفقير والمسكين...، إذا ثبت هذا، فقول الملكين للرجل في القبر: من ربك؟ معناه: من إلهك؟ لأن الربوبية التي أقرّ بها المشركون ما يمتحن أحد بها، كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾(٥) ، وقوله: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا﴾(٦) ، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾(٧)، فالربوبية في هذا هي الألوهية، ليست قسيمة لها كما تكون قسيمة لها عند الاقتران»(٨) .

المبحث الرابع: تفسير الشرك عند المتكلمين :

لقد انحرف المتكلمون في مفهوم الشرك كما انحرفوا في مفهوم التوحيد والعبادة، وبناء على تعريفهم للتوحيد انحرفوا في تفسير الشرك؛ فزعموا: أن الشرك: أن يجعل العبد مع الله شريكًا في الربوبية والخلق والتدبير والإيجاد، فحصروا الشرك في الذات والصفات، ولا يعتبرون الشرك العملي من الشرك؛ ولو كان سجودًا لغير الله، واستغاثة، ونذرًا، وذبحًا؛ ولهذا وقع كثير من أهل الكلام في الشرك العملي وهم لا يعتقدون أنه شرك.

---

(١) الناس: ١ – ٣.
(٢) الفاتحة: ٢.
(٣) الفتاوى ١٠/ ٢٨٣.
(٤) الناس: ١.
(٥) الحج: ٤٠.
(٦) الأنعام: ١٦٤.
(٧) فصلت: ٣٠.
(٨) الرسائل الشخصية، ص١٧وانظر: الدرر السنية ٢/ ٦٥، الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، ص٣٥.

ويوضح الماتريدي (٣٣٣ه) معنى الشرك في تفسيره لمعنى الواحد بقوله: «وَهَذَا معنى الوَاحد؛ إِنَّه إِذْ هُوَ وَاحد فِي علوه وجلاله، وَوَاحِد الذَّات محَالٌ من أَن يكون لَهُ فِي ذَاته مِثَال؛ إِذْ ذَلِك يسْقط التَّوْحِيد وَقد بَيناهُ، وَوَاحِد الصِّفَات يتعالى عَن أَن يشركهُ أحد فِي حقائق مَا وصف بِهِ العلم وَالقُدْرَة والتكوين، بل كل وصف من ذَلِك لغيره بِهِ بعد أَن لم يكن، ومحال مماثلة الحَدِيث القَدِيم، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه»[١] ، فالماتريدي قرر التوحيد في الذات والصفات وكذلك وقوع الشرك فيهما.

والرازي (٦٠٦ه) لما ذكر تأويلات المشركين أرجعها كلها إلى اعتقاد الربوبية: «وَاعْلَم أَنه لَا خلاص عَن هَذِه الأَبْوَاب[٢] إِلَّا إِذا اعتقدنا أَنه لَا مُؤثر وَلَا مُدبر إِلَّا الوَاحِد القهار»[٣] .

وقال في تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١﴾[٤] : «احْتَجَّ الأَصْحَابُ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، قَالوا: لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ الخَالِقِيَّةَ صِفَةً مُمَيِّزَةً لِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ سَائِرِ الذَّوَاتِ، وَكُلُّ صِفَةٍ هَذَا شَأْنُهَا فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ وُقُوعُ الشَّرِكَةِ فِيهَا، قَالوا: وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عَرَفْنَا أَنَّ خَاصِّيَّةَ الإِلَهِيَّةِ هِيَ القُدْرَةُ عَلَى الاخْتِرَاعِ، وَمِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ فِرْعَوْنَ لَمَّا طَلَبَ حَقِيقَةَ الإِلَه، فَقَال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٣﴾[٥] ، قَال مُوسَى: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٢٦﴾[٦] ، وَالرُّبُوبِيَّةُ إِشَارَةٌ إِلَى الخالقية التي ذكرها ها هنا»[٧] .

فيقرر الرازي استحالة وقوع الشرك في خاصية الإلهية التي هي القدرة على الاختراع والخلق، وكثيرٌ من المعاصرين ممن تأثر بالمتكلمين فسرّ الشرك بما فسره أهل الكلام.

فها هو محمد عبده (١٣٢٣ه) يوضح أن الشرك اعتقاد أن لغير الله أثرًا في الكون «فالإشراك اعْتِقَاد أَن لغير الله أثرًا فَوق مَا وهبه الله من الأَسْبَاب الظَّاهِرَة، وَأَن لشيء من الأَشْيَاء سُلْطَانًا على مَا خرج عَن قدرَة المخلوقين»[٨] .

---

(١) التوحيد، ص١١٩.

(٢) يقصد بالأبواب أبواب المشركين وتأويلاتهم التي سبق أن عرضها.

(٣) معالم في أصول الدين، ص ٨١.

(٤) العلق: ١.

(٥) الشعراء: ٢٣.

(٦) الشعراء: ٢٦.

(٧) التفسير الكبير ٣٢/ ٢١٧.

(٨) رسالة التوحيد، ص٣٣.

ويرى دحلان (١٣٠٤هـ) أن نداء غير الله والاستغاثة به ليس شركًا فقال: «ولا كفر ولا إشراك فيه، إذ ليس فيه اعتقاد ألوهية واستحقاق عبادة، ولا اعتقاد تأثير لغير الله تعالى»(١) .

ويبين محمد علوي المالكي (١٤٢٥هـ) الواسطة الشركية التي ذكرها الله في قوله تعالى: ﴿ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾(٢)، فقال: «هذه الآية صريحة في الإنكار على المشركين عبادتهم للأصنام واتخاذها آلهة من دونه تعالى، وإشراكهم إياها في دعوى الربوبية على أن عبادتهم لها تقربهم إلى الله زلفى، فكفرهم وإشراكهم من حيث عبادتهم لها ومن حيث إنها أرباب من دون الله»(٣) .

وقال: «فالواسطة لا بد منها، وهي ليست شركًا، وليس من اتخذ بينه وبين الله واسطة يعتبر مشركًا وإلا كان البشر كلهم مشركين»(٤) .

ويقرر النبهاني (١٣٥٠هـ) أن اتخاذ الوسطاء من الأنبياء والصالحين ليس من الشرك بل من لباب التوحيد: «اعلم أن جميع المسلمين الزائرين والمستغيثين بعباده الصالحين ولا سيما الأنبياء والمرسلين خصوصًا سيدهم الأعظم صلى الله وعليه وسلم مع كمال تعظيمهم لأولئك السادات بالزيارات والاستغاثات يعلمون أنهم من جملة عبيد الله، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم من دون الله تعالى ضرًّا ولا نفعًا، ولكنهم أحب عبيده تعالى إليه وأقربهم زلفى لديه، وهو اتخذهم ولا سيما المرسلين منهم وسائط بينه وبين خلقه في تبليغ دينه وشرائعه فاتخذهم خلقه المجيبون لدعوتهم المصدقون بنبوتهم وصفوتهم وسائط إليه في غفران زلاتهم وقضاء حاجتهم...، فإذا عُلِم ذلك يُعلَم يقينًا أن تعظيمهم وتوقيرهم والتوسل بهم إليه تعالى فضلاً عن كونه لا يخل بتوحيده سبحانه وتعالى هو من لباب توحيده»(٥) .

والمتكلمون ومن حذا حذوهم أخطؤوا في تفسير الشرك من وجوه:

الوجه الأول: أن أصل كلمة الشرك في اللغة تدل على اشتراك الشيء بين اثنين فأكثر، دون أن ينفرد به واحد منهما: «الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالكَافُ أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةٍ وَخِلَافِ انْفِرَادٍ، وَالآخَرُ يَدُلُّ عَلَى امْتِدَادٍ وَاسْتِقَامَةٍ. فَالأَوَّلُ الشِّرْكَةُ، وَهُوَ أَنْ

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص٣٣.

(٢) الزمر: ٣.

(٣) مفاهيم يجب أن تصحح، ص ١٤٧.

(٤) مفاهيم يجب أن تصحح، ص١٥٠.

(٥) شواهد الحق والاستغاثة بسيد الخلق: يوسف إسماعيل النبهاني، ص١٤١ (ضمن ردود علماء المسلمين على الوهابية).

يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا. وَيُقَال: شَارَكْتُ فُلَانًا فِي الشَّيْءِ، إِذَا صِرْتَ شَرِيكَهُ. وَأَشْرَكْتُ فُلَانًا، إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكًا لَكَ»(١).

وفي الصحاح: «وشَرِكْتُهُ في البيع والميراثِ أَشْرَكُهُ شِرْكَةً، والاسم الشِرْكُ...، والشِرْكُ أيضًا: الكفر، وقد أشرك فلان بالله، فهو مشركٌ ومشركيٌّ»(٢).

أما تعريف الشرك في الشرع: فهو عام في أنواع التوحيد، كما يوضح عمومه شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصل الشّرك أَن تعدل بِاللَّه تَعَالَى مخلوقاته فِي بعض مَا يسْتَحقّهُ وَحده، فَإِنَّهُ لم يعدل أحد بِاللَّه شَيْئًا من الـمَخْلُوقَات فِي جَمِيع الأُمُور، فَمن عبد غَيره أَو توكل عَلَيْهِ فَهُوَ مُشْرك بِهِ»(٣).

فمن عدل بالله تعالى غيره في صفات الربوبية فهو مشرك، وكذلك من عدل بالله غيره في أنواع العبادة فهو مشرك، وكذلك من عدل بالله تعالى غيره في بعض ما يستحقه من الصفات فهو مشرك.

ويوضح ابن القيم أنواع الشرك بقوله: «وكل شرك باللَّه وإن دَقَّ في قول أو عمل أو إرادة بأن يُجعل للَّه عدلاً بغيره في اللفظ أو القصد أو الاعتقاد»(٤).

أما المتكلمون فيفسرون الشرك بناء على مسمى التوحيد عندهم، فلما أهملوا توحيد العبادة وأعرضوا عنه، كان موقفهم من الشرك في العبادة كذلك، فلا تجد في كتبهم ذكرًا للشرك في الألوهية بدعاء غير الله أو الاستغاثة به، أو الطواف بالقبور أو اللجوء لأصحابها، والذبح أو النذر عندها، إلى غير ذلك من أنواع الشرك التي حذر الله منها، وحذر الرسول صلى الله عليه وسلم منها ومن الطرق الموصلة إليها، فكان في ذلك وقاية وحماية للمسلمين من الوقوع في هذا الانحراف، إلى أن جاء المتكلمون فأهملوا بيان توحيد الألوهية، كما أهملوا التحذير مما يضاده وهو الشرك، فجهل المسلمون توحيد الألوهية، ووقعوا في ضده وهو الشرك، حتى صار لدى كثير من المسلمين في بلدانهم قبورٌ أوثانٌ يعكفون عندها، ويدعون عندها، وينذرون ويذبحون لها، وهم يظنون أن ذلك قربة إلى الله عز وجل، وأن هؤلاء الموتى واسطة شرعية ووسيلة مقبولة عند الله عز وجل.

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٥.

(٢) الصحاح، ٤/ ٥٩٤.

(٣) الاستقامة ١/ ٣٤٤.

(٤) أعلام الموقعين ٣/ ٩٤.

وما ذلك إلا لإعراض المتكلمين عن بيان الشرك والتحذير منه؛ مما جعل المسلمين يجهلونه فيقعون فيه، ظنًّا منهم أن ذلك ليس شركًا، وأن الشرك إنما هو في اعتقاد أن خالقًا مع الله أوجد هذا الكون، كما أوعز إلى ذلك المتكلمون بتركيزهم على إثبات الوحدانية في الذات، والوحدانية في الأفعال، أما الوحدانية في العبادة فقد أهملوها، ولم يذكروها، فصار المسلم يظن أن لا شرك فيها، مع أن الشرك الذي حذر منه الله عز وجل إنما كان في هذا النوع، وهو بلية بني آدم ومصيبتهم التي حذرهم منها رسل الله عليهم الصلاة والسلام.

فالشرك ينقسم إلى قسمين:

الأول: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا شرك في الربوبية. **الثاني:** شرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله، وهذا الشرك في العبادة[١] .

ويوضح ابن القيم أصل شرك العالم بقوله: «وَأَصْلُ الشِّرْكِ وَقَاعِدَتُهُ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا، هُوَ التَّعْطِيلُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: تَعْطِيلُ الـــمَصْنُوعِ عَنْ صَانِعِه وَخَالِقِه. وَتَعْطِيلُ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ عَنْ كَمَالِه الـــمُقَدَّسِ، بِتَعْطِيلِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ. وَتَعْطِيلُ مُعَامَلَتِهِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى العبد مِنْ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ»[٢] .

ولما كان التوحيد عند المتكلمين في توحيد الذات والصفات، وإخراجهم توحيد العبادة من مسماه أدى ذلك إلى حصر الشرك عندهم في القسم الأول، وهو الشرك في الذات والصفات، ومن استقرأ نصوص الكتاب والسنة علم أن الشرك في العبادة هو الذي كثر وقوعه في الأمم، وبعثت الرسل وأنزلت الكتب للدعوة إلى إفراد الله بالعبادة، والنهي عن الشرك وهذا لا يعتبره المتكلمون شركًا.

الوجه الثاني: أن خطأهم في مسمى التوحيد والشرك أدى إلى وقوع كثير منهم في الشرك ولا يعلمون أنه من الشرك.

ويصف شيخ الإسلام ابن تيمية حالهم بقوله: «ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتُها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين

---

(١) انظر: الجواب الكافي ٢٩٨ص.

(٢) الجواب الكافي، ص١٣٠.

الإسلام أن هذا شرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يدخلونه في مسمى التوحيد»[(١)] .

وفي كلام ابن تيمية بيان علة الانحراف العملي، فإن من كان التوحيد عنده مجرد إثبات الذات والصفات، ولا عناية له بتوحيد العبادة أمكن منه احتمال وقوعه في الشرك العملي، والاستهانة بوسائل الشرك، بحجة أن قول: لا إله إلا الله عاصمٌ لهم من الوقوع في الشرك.

ويوضح الإمام محمد بن عبد الوهاب وقوع الشرك ممن يشهد أن لا إله إلا الله بقوله: «فمن أخلص العبادات لله، ولم يشرك فيها غيره، فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله، ومن جعل فيها مع الله غيره، فهو المشرك الجاحد لقول: لا إله إلا الله، وهذا الشرك الذي أذكره اليوم، قد طبق مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث، وقليل ما هم، وهذه المسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم من كل المذاهب، فإذا أردت مصداق هذا، فتأمل باب حكم المرتد في كل كتاب، وفي كل مذهب، وتأمل ما ذكروه في الأمور التي تجعل المسلم مرتدًّا يحل دمه وماله؛ منها: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، كيف حكى الإجماع في الإقناع على ردته»[(٢)] .

الوجه الثالث: شيوع الشرك في كثير من نواحي العالم الإسلامي، وقعود أكثر العلماء عن توضيح الشرك والإنكار على العامة؛ لأن نشأتهم على تأصيلات المتكلمين فيفسرون الشرك بتفسيراتهم، ويحصرون الشرك في توحيد الربوبية وتوحيد الذات والصفات؛ مما أدى إلى ضعف الانتصار لعقيدة التوحيد إلا إشارات يسيره، وإن كثيرًا ممن تتلمذ على كتب المتكلمين يقولون بصحة الأعمال الشركية، من التعلق بالقبور والصالحين، وطلب قضاء الحوائج منها، وتقديم الذبائح، وجعلهم وسطاء عند الله، ويدعون التوحيد لأنفسهم ويتمسكون بقول: لا إله إلا الله، وأنهم لم يعملوا ناقضًا من نواقض التوحيد، فهذه جناية علم الكلام المذموم الذي رمى بأهله إلى الضلال، فتوحيدهم إثبات الخالق الذي جردوه من الصفات، ولا مكان لتوحيد العبادة عندهم؛ ولذا أصبح لديهم قصور في تقرير التوحيد؛ لأنهم لم يجدوا للشرك معنى إلا ادعاء شريك مع الله تعالى في الخلق والإيجاد، ووقوع الإنكار والغربة لمن دعا إلى إفراد الله بالعبادة والنهي عن الشرك.

---

(١) درء التعارض ١/ ٢٢٨.

(٢) الرسائل الشخصية ٦/ ١٦٧.

«والغربة: إنما هي في معرفة ما دعا إليه من التوحيد، والنهي عما يضاده من الشرك؛ وهذا قد صار مجهولًا عند أكثر الأمة، حتى من ينتسب إلى العلم، من المتكلمين وأتباعهم؛ فلهذا وقع كثير منهم في الشرك، فعاد الإسلام في هذه الأمة غريبًا كما بدأ، لعموم البلوى بالشرك، وظهوره في المشارق والمغارب، وبناء المساجد على القبور والمشاهد، وعبادتها بكل ما يعبد به الله من أنواع العبادة، وهذا لا يقدر أحد على إنكاره، وأنه وقع في الأمة بعد القرون المفضلة، وعمت به البلوى؛ فظن الأكثر أن التوحيد إنما هو توحيد الربوبية، الذي أقر به المشركون، كما في قوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾[1] ، وقوله: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾[2] ، وهذا هو الذي عند الأشعري وغيره من أمثاله، وأما توحيد الإلهية، الذي جحده مشركو قريش والعرب ابتداء، فما عرفوا التوحيد، وهو الذي دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، فلهذا وقع الأكثر في الشرك الأكبر المنافي لهذا التوحيد، بدعوتهم الأموات في الرغبات والرهبات، والاستغاثة بهم في المهمات؛ فإذا لم ينكر العلماء هذا الشرك، ولا عرفوا الإخلاص الذي هو الدين، الذي شرعه الله للأنبياء والمرسلين، وقعوا في الشرك، وتبعهم على ذلك الخلق الكثير والجمُّ الغفير، وقد صنفت المصنفات في جواز هذا الشرك، كما ذكره شيخ الإسلام عن جماعة ممن ينتسب إلى العلم، كأبي معشر البلْخي، والفخر الرازي، وثابت بن قرة، ومحمد بن النعمان، وابن البكري، وابن الأخنائي وغيرهم، فلم ينكر هذا الشرك الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقع في أمته إلا الفرقة الناجية، وهم الأقلون عددًا، الأعظمون قدرًا عند الله وسنذكر بعضهم إن شاء الله تعالى»[3] .

(١) المؤمنون: ٨٤ – ٨٩.

(٢) يونس: ٣١.

(٣) الدرر السنية ١٢/ ٣٠٨.

ومن الخلل ما قال المالكي في الواسطة الشركية، ويبين معالي الشيخ صالح آل الشيخ ضلاله في ذلك: «قال صاحب المفاهيم ص٢٦ معنوناً: (الواسطة الشركية)، ذكر قوله تعالى: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾(١) فقال: (هذه الآية صريحة في الإنكار على المشركين عبادتهم للأصنام، واتخاذها آلهة من دونه تعالى، وإشراكهم إياها في دعوى الربوبية على أن عبادتهم لها تقربهم إلى الله زلفى.

فكفرهم وشركهم من حيث عبادتهم لها، ومن حيث اعتقادهم أنها أرباب من دون الله، وهنا مهمة لا بد من بيانها وهي أن هذه الآية تشهد بأن أولئك المشركين ما كانوا جادّين فيما يحكي ربنا عنهم) اهـ.

أقول: حوى هذا الكلام على مسألتين:

المسألة الأولى: أن كفار العرب ومشركيهم يعتقدون أن أصنامهم أرباب من دون الله، تخلق وترزق، وهذه تخالف صريح القرآن فيما حكاه عنهم.

المسألة الثانية: أن قولهم فيما حكى الله عنهم: ﴿ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾(٢) ، لم يقولوه على سبيل الجدّ، فيما حكاه الله عنهم، وهذه المسألة الثانية من عجائب الأقوال، وغرائب المخترعات، مما سبق به كتاب (المفاهيم) غيره، وبزّه!! فالله يحكي عن المشركين قولاً يبني عليه حكمًا، وعند هذا أنهم غير جادين، وكأن الله حكى عنهم غير عالم أنهم ليسوا جادين، أفتَراه يحكي هزلاً، والقرآن فصل؟!: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ١٣ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ ١٤﴾(٣)»(٤).

الوجه الرابع: أن الشرك بالله تعالى أعظم الظلم والجهل بالله تعالى، وهو الذي لا يغفره الله تعالى إلا بالتوبة، فمن أشرك فقد عدل بالله تعالى المخلوق الضعيف العاجز، الذي لا يملك ضرًّا ولا نفعًا، وهذا ما أهمل المتكلمون بيانه والتحذير من الوقوع فيه.

قال ابن القيم رحمه الله موضحًا أن الشرك أعظم الظلم: «وَقَالَ أَصْحَابُ هَذَا الشِّرْكِ لِآلِهَتِهِمْ وَقَدْ جَمَعَهُمُ الجَحِيمُ: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٨﴾(٥) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مَا سَوَّوْهُمْ بِهِ سُبْحَانَهُ فِي الخَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَالإِمَاتَةِ، وَالإِحْيَاءِ، وَالـمُلْكِ، وَالقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا سَوَّوْهُمْ بِهِ فِي الحُبِّ، وَالتَّأَلُّهِ، وَالخُضُوعِ لَهُمْ

---

(١) الزمر: ٣.

(٢) الزمر: ٣.

(٣) الطارق: ١٣ – ١٤.

(٤) هذه مفاهيمنا، ص١٠٩.

(٥) الشعراء: ٩٧ – ٩٨.

وَالتَّذَلُّلِ، وَهَذَا غَايَةُ الجَهْلِ وَالظُّلْمِ، فَكَيْفَ يُسَوَّى التُّرَابُ بِرَبِّ الأَرْبَابِ، وَكَيْفَ يُسَوَّى العَبِيدُ بِمَالِكِ الرِّقَابِ، وَكَيْفَ يُسَوَّى الفَقِيرُ بِالذَّاتِ الضَّعِيفُ بِالذَّاتِ العَاجِزُ بِالذَّاتِ الـمُحْتَاجُ بِالذَّاتِ، الذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ ذَاتِهِ إِلَّا العَدَمُ، بِالغَنِيِّ بِالذَّاتِ، القَادِرِ بِالذَّاتِ، الذِي غِنَاهُ، وَقُدْرَتُهُ وَمُلْكُهُ وَجُودُهُ، وَإِحْسَانُهُ، وَعِلْمُهُ، وَرَحْمَتُهُ، وَكَمَالُهُ الـمُطْلَقُ التَّامُّ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ؟.

فَأَيُّ ظُلْمٍ أَقْبَحُ مِنْ هَذَا؟ وَأَيُّ حُكْمٍ أَشَدُّ جَوْرًا مِنْهُ؟ حَيْثُ عَدَلَ مَنْ لَا عِدْلَ لَهُ بِخَلْقِهِ، كَمَا قَال تَعَالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾(١) .

فَعَدَلَ الـمُشْرِكُ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ، بِمَنْ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ، فَيَا لَكَ مِنْ عَدْلٍ تَضَمَّنَ أَكْبَرَ الظُّلْمِ وَأَقْبَحَهُ»(٢) .

الوجه الخامس: أن الشرك بالله تعالى أعظم الذنوب وهو قدح في التوحيد، وسُوءُ ظَنٍّ بِاللَّهِ رب العالمين، فمن أشرك بالله تعالى لم يقدر الله حق قدره، ولم يعظمه ما يستحق من التعظيم والإجلال، وهذا ما غفل عنه أهل الكلام فلم يقدروا الله حق قدره.

يوضح ذلك ابن القيم رحمه الله بقوله: «إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَهَا هُنَا أَصْلٌ عَظِيمٌ يَكْشِفُ سِرَّ الـمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ إِسَاءَةُ الظَّنِّ بِهِ، فَإِنَّ الـمُسِيءَ بِهِ الظَّنَّ قَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ كَمَالِهِ الـمُقَدَّسِ، وَظَنَّ بِهِ مَا يُنَاقِضُ أَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَلِهَذَا تَوَعَّدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الظَّانِّينَ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ بِمَا لَمْ يَتَوَعَّدْ بِهِ غَيْرَهُمْ، كَمَا قَال تَعَالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾(٣)، وَقَال تَعَالى لِمَنْ أَنْكَرَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٢٣﴾(٤)، وَقَال تَعَالى عَنْ خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَال لِقَوْمِهِ: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ۝٨٥ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ۝٨٦ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٧﴾(٥).

أَيْ فَمَا ظَنُّكُمْ أَنْ يُجَازِيَكُمْ بِهِ إِذَا لَقِيتُمُوهُ وَقَدْ عَبَدتُمْ غَيْرَهُ؟ وَمَا ظَنَنْتُمْ بِهِ حِينَ عَبَدتُمْ مَعَهُ غَيْرَهُ؟. وَمَا ظَنَنْتُمْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ مِنَ النَّقْصِ حَتَّى أَحْوَجَكُمْ ذَلِكَ إِلَى

(١) الأنعام: ١.
(٢) الجواب الكافي، ص ١٣٢.
(٣) الفتح: ٦.
(٤) فصلت: ٢٣.
(٥) الصافات: ٨٥ – ٨٧.

عُبُودِيَّة غَيْرِه؟ فَلَوْ ظَنَنْتُمْ بِهِ مَا هُوَ أَهْلُهُ مِنْ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إِلَيْه، وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِالقِسْطِ عَلَى خَلْقِه، وَأَنَّهُ الـمُنْفَرِدُ بِتَدْبِيرِ خَلْقِه لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَالعَالِـمُ بِتَفَاصِيلِ الأُمُورِ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِه، وَالكَافِي لَهُمْ وَحْدَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُعِينٍ، وَالرَّحْمَنُ بِذَاتِه فَلَا يَحْتَاجُ فِي رَحْمَتِه إِلَى مَنْ يَسْتَعْطِفُهُ، وَهَذَا بِخِلَافِ الـمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الرُّؤَسَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَنْ يُعَرِّفُهُمْ أَحْوَالَ الرَّعِيَّةِ وَيُعِينُهُمْ إِلَى قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ، وَإِلَى مَنْ يَسْتَرْحِمُهُمْ وَيَسْتَعْطِفُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ، فَاحْتَاجُوا إِلَى الوَسَائِطِ ضَرُورَةً، لِحَاجَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ وَعَجْزِهِمْ وَقُصُورِ عِلْمِهِم، فَأَمَّا القَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الذي وَسِعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ، فَإِدْخَالُ الوَسَائِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِه نَقْصٌ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِه وَإِلَهِيَّتِه وَتَوْحِيدِه، وَظَنٌّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَشْرَعَهُ لِعِبَادِه، وَيَمْتَنِعُ فِي العُقُولِ وَالفِطَرِ جَوَازُهُ، وَقُبْحُهُ مُسْتَقِرٌّ فِي العُقُولِ السَّلِيمَةِ فَوْقَ كُلِّ قَبِيحٍ»(١) .

وبذلك يتبين لك قبح الشرك، لمنافاته لكمال الرب المطلق من كل وجه في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وإدخال الشركاء والوسائط بينه وبين خلقه نقص في حقه تعالى، وقدح في كماله المطلق.

الوجه السادس: إن مبدأ الشرك في بني آدم نشأ ممن يعظم الصالحين ويغلو فيهم، وهو ما يناقض توحيد العبادة، فكان أول شرك في قوم نوح كان في توحيد العبادة.

أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه، «صَارَتِ الأَوْثَانُ التِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ التِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعبد، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ»(٢) .

فأصل الشرك في الأمم وقع في عبادة الله، وألهيته مع الإقرار بالربوبية والخلق لله تعالى، والقرآن ذكر أصلين لذلك:

---

(١) الجواب الكافي، ص ١٣٨.

(٢) صحيح البخاري (٤٩٢٠) ٦/ ١٦٠.

الأصل الأول: شرك قوم نوح وكان بالغلو في الصالحين، وأرواحهم؛ فجاءهم الشيطان من جهة روح ذلك العبد الصالح، وأثر تلك الروح، وأن من تعلق به فإنه يشفع له، ثم ساقهم من ذلك التعظيم إلى أن صوروا لهم صورًا، ونصبوا لهم أنصابًا، وأوثانًا، وأصنامًا حتى إذا طال عليهم الأمد عبدوهم. **الأصل الثاني:** شرك قوم إبراهيم، وذلك شرك في التأثير، يعني: من جهة النظر في الكواكب ومن يؤثر ويحرك، فهذا شرك في الربوبية، وما تبعه من الشرك في الألوهية؛ لأنهم جعلوا لتلك الكواكب أصنامًا، وجعلوا لها صورًا، وجعلوها أوثانًا، فعبدوها من دون الله جل وعلا وتوجهوا إليها(١) .

والمتأمل لدعوة الرسل من أولهم نوح عليه السلام إلى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم لم تشتغل بإثبات وجود الله وعموم خلقه وربوبيته، وإنما كانت لإثبات ألوهيته وإفراده بالعبادة، والنهي عن الشرك في العبادة وسدّ كل طريق يقدح في هذا الأصل، كما أخبر الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾(٢)، فتتابعت بعثة الرسل في الأمم لتحقيق هذا الأصل والمقصد الأعظم، وهو إفراد الله بالعبادة.

الوجه السابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى جناب التوحيد بنهيه عن كل سبب يقدح في الألوهية، وسد كل طريق يوصل إلى الشرك في الأقوال والأعمال التي تنقص كماله الواجب، وسد الذرائع المفضية إلى الشرك في العبادة؛ حماية لهذا الأصل العظيم، فالنبي عليه الصلاة والسلام حمى وحرس جناب التوحيد، وحمى حمى التوحيد، وسد كل طريق توصل إلى الشرك، فإن في سنة النبي عليه الصلاة والسلام من الدلائل على قاعدة سد الذرائع ما يبلغ مائة دليل أو أكثر، وأعظم الذرائع التي يجب أن تسد ذرائع الشرك التي توصل إليه، فحماية النبي صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد، وسده طرق الشرك، كان في جهة الاعتقادات ومن جهة الأقوال والأفعال، فإذا تأملت سنته وجدت أنه عليه الصلاة والسلام سد الباب في الاعتقادات الباطلة، وسد الباب في الأفعال الباطلة، كقوله: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور

(١) انظر التمهيد شرح كتاب التوحيد، ص٢٤٢.

(٢) النحل: ٣٦.

أنبيائهم مساجد»(١)، وسد الباب أيضًا في الأقوال التي توصل إلى الغلو المذموم، فقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»(٢) .

وحمايةُ النبي صلى الله عليه وسلم لجناب التوحيد وسده لطرق الشرك تحقيقٌ لإفراد الله بالعبادة، وصيانة له من قوادح الشرك.

ويوضح الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ (١٢٩٣هـ) ذلك بقوله: «وقد حمى صلى الله عليه وسلم حمَى التوحيد وسدَّ ذرائع الشرك حتى نهى عن قول: (ما شاء الله وشئت)(٣)، ونهى عن الحلف بغير الله(٤)، ونهى عن الصلاة عند القبور واستقبالها(٥)، ونهى عن عبادة الله بالذبح في مكان يذبح فيه لغير الله(٦)، ونهى عن قول الرجل: عبدي وأمَتي(٧)، وقد بالغ أصحابه رضي الله عنهم في صيانة قبره الشريف عن أن يصل إليه أهل الغلو والإطراء، فجعلوا جداره مثلثًا، وكره مالك رحمه الله للرجل كلّما دخل المسجد إتيان القبر للسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وقال: (لم يكن أهل العلم من أهل بلدنا يفعلونه)، فكيف ترى بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم، والطلب منه، والتوجه إليه في الحوائج والملمات، فبين هدي الصحابة وأهل العلم، وفعل هؤلاء الضُّلال كما بين المشرق والمغرب، شتَّان بين مشرّق ومغرّب!»(٨) .

وتوحيد العبادة، والنهي عما يضاده أو يقدح في كماله الواجب لا أهمية له عند المتكلمين ولا في التحذير منه ومن وسائله؛ مما ساهم في ظهور الشرك والبدع في أنحاء العالم الإسلامي.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٣/ ٥٢٨، وقال محققوه: على شرط الشيخين.

(٢) البخاري (٣٤٤٥) ٤/ ١٦٧.

(٣) ابن ماجه (٢١١٧) ٣/ ٢٥٢، والنَّسَائِيّ في الكبرى (١٠٧٥٩) ٩/ ٣٦٢، وأحمد ٣/ ٤٣١، وقال الألباني: حسن صحيح، انظر: صحيح وضعيف ابن ماجه ٥/ ١١٧).

(٤) أخرج الترمذي قوله صلى الله عليه وسلم ((من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك))، (١٥٣٥) ٤/ ١١٠.

(٥) مسلم (٩٧٢) ٢/ ٦٦٨.

(٦) ورد في أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يذبح إبلا ببوانة فقال: هل فيها وثن؟. أخرجه أبو داود (٣٣١٣) ٣/ ٢٣٨، وأحمد في المسند ٤/ ٦٢٣

(٧) البخاري (٢٥٥٢) ٣/ ١٥٠، ومسلم (٢٢٤٩)، ٤/ ٧٦٤.

(٨) مصباح الظلام ٢/ ٣٣٤.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث الموجز الذي قصد به إبراز مهمات الموضوع ورؤوسه التي في تحصيلها تحصيله، فإنني أحمد الله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وألخص أهم النتائج:

أولا: أن أصل دين الإسلام أن يعبد الله وحده لا شريك له؛ ولذلك أجمعت دعوة جميع الرسل على إفراد الله بالعبادة، وأنه غاية إرسالهم وبعثتهم، كما أنه غاية إنزال الكتب السماوية.

ثانيا: أن جناية علم الكلام المذموم على عقائد المسلمين عظيمة، وذلك لإعراضهم عن خبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وتقديمهم قوانين المنطق والعقل التي يظنون أنها قطعيات وليست كذلك لغلبة الجهل والهوى والتناقض.

ثالثا: أن التوحيد عند المتكلمين تضمن إفراد الله تعالى بوحدانية الذات والصفات والأفعال وهو التوحيد العلمي، ولا محل للتوحيد العملي عندهم، فقد أهملوه فلا يعرضونه في عقائدهم ولا مؤلفاتهم، إلا إشارات يسيرة في التفسير وشروح الأحاديث.

رابعا: أن انحراف المتكلمين في توحيد العبادة أدى إلى الانحراف العملي والتهاون بفرائض التعبد والمعاصي، كما رصدت كتب التراجم عن آحاد المتكلمين من كان مُصرًّا على شرب الخمر والفسق.

خامسا: أن الشرك عند المتكلمين اقتصر على الشرك في وحدانية الذات والأفعال، أما الشرك العملي فلا يعتبر شركًا عندهم، إلا إذا تضمن استقلالية المعبود بالخلق والإيجاد، ولهذا لم تكن الاستغاثة بغير الله، والسجود لغيره شركًا بذاته عندهم.

سادسا: أن انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد وإخراجهم توحيد العبادة من مسماه أدى إلى شيوع الشرك في كثير من نواحي العالم الإسلامي، في الأعمال والاعتقادات، ويتمسكون بقول: (لا إله إلا الله)، ويظنون أنها العاصمة لهم من الشرك، مع إتيانهم ما يناقضها.

سابعا: أن الإقرار بالخالق أمر مستقرٌّ في الفطر قبل ورود الشرائع ورسالات الرسل، ولا حاجة للخلق في طلب هذا الإثبات، وهو الذي صرف المتكلمون اهتمامهم إلى إثباته ومعرفته محصلة عند الخلق في أصل فطرتهم.

ثبت المصادر والمراجع

١-**الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد:** المؤلف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، الناشر: دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢-**الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:** المؤلف: إمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢ه.

٣-**الاستقامة:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤-**أصول الدين:** المؤلف:عبد القاهر البغدادي، ط١، ١٩٨٢م، مطبعة الدولة، اسطنبول.

٥-**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦-**الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث:** المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخُراسانيّ، أبو بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت ط١،، ١٤٠١.

٧-**إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، مكتبة فرقد الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨-**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٩-**الإقناع لابن المنذر:** المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: (بدون)، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به:** المؤلف: أبو بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ٢٠٠٠م.

١١- **بدائع الفوائد:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٢- **بدائع الفوائد:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٤- **تاج العروس من جواهر القاموس:** المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

١٥- **التسعينية:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٦- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن):** المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٧- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:** المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م.

١٨- **جامع الرسائل:** المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٩- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري):** المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠- **جامع بيان العلم وفضله:** المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢١- **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار المعرفة، المغرب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٢- **درء تعارض العقل والنقل:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٣- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية:** المؤلف: علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤- **الدرر السنية في الرد على الوهابية:** المؤلف: أحمد زيني دحلان، اعتنى بطبعه حسين حلمي بن سعيد استنبولي، مكتبة آيشيق، ١٣٩٦ه-١٩٧٦م.

٢٥- **الرد على الجهمية والزنادقة:** المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الثبات للنشر والتوزيع، ط١.

٢٦- **رسالة التوحيد:** المؤلف:محمد عبده بن حسين خير الله، دار الكتاب العربي.

٢٧- **الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس):** المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، المحقق: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، محمد بن صالح العيلقي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٨- **سنن الترمذي:** المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٩- **السنن الكبرى:** المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخُراسانيّ، النَّسَائِيّ، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٠- **شرح الأصول الخمسة:** : المؤلف: عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة – الثالثة –١٤١٦ه.

٣١- **شرح العقيدة الطحاوية:** المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٢- **شرح المقاصد:** المؤلف: مسعود بن عمر المشهور بسعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الأولى، عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٤٠٩ه–١٩٩٨م.

٣٣- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: – الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة: ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.

٣٤- **شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق:** المؤلف: يوسف إسماعيل النبهاني، مطبوع ضمن ردود علماء المسلمين على الوهابية المخالفين.

٣٥- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٣٦- **صحيح وضعيف سنن ابن ماجه:** المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية –المجاني–، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٣٧- **الصلاة وأحكام تاركها:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة.

٣٨- **العبودية:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٧ المجددة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣٩- **القاموس المحيط:** المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٤٠- **قواعد العقائد:** المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى: ٥٠٥هـ) المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤١- **لسان العرب:** المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٢- **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة:** المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: فوقية حسين محمود، الناشر: عالم الكتب لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية:** المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، (المتوفى: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٤- **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية (شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية):** المؤلف: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، (المتوفى: ١١٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤٥- **مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري:** من إملاء: أبي بكر محمد بن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٦- **مجموع الفتاوى:** المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٧- **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام (الجزء الثالث):** المؤلف: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ، (المتوفى: ١٢٩٣هـ)، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٤٨- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٩- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٥٠- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:** المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القُشَيريّ النيسابوري، (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥١- **مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام:** المؤلف: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ، (المتوفى: ١٢٩٣هـ)، المحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٢- **المطالب العالية من العلم الإلهي:** المؤلف: فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.

٥٣- **معالم أصول الدين:** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي، لبنان.

٥٤- **معجم مقاييس اللغة:** المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القَزْويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٥- **المغني في أبواب التوحيد والعدل:** المؤلف: القاضي عبد الجبار، قوّم نصه: إبراهيم الأبياري بإشراف د. طه حسين، الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٠ه.

٥٦- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير):** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٥٧- **مفاهيم يجب أن تصحح:** المؤلف: محمد بن علوي المالكي، تحقيق: أحمد بن محمد المالكي، دار الحاوي، بيروت، ط١، ١٤٤٠ه-٢٠١٨م.

٥٨- **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى:** المؤلف: محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٩- **الملل والنحل:** المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشَهْرَسْتاني، (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٦٠- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٦١- **المواقف في علم الكلام:** المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

٦٢- **نهاية الإقدام في علم الكلام:** المؤلف: عبد الكريم الشَهْرَسْتاني، تحقيق: ألفر يد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٦٣- **هذه مفاهيمنا:** المؤلف: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الناشر: إدارة المساجد والمشاريع الخيرية، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.